الأمن في السياسة الدولية: المناهج التقليدية، والدراسات النقدية

Security in International Politics: Traditional Approaches and Critical Studies

م. حسين باسم عبد الأمير [١]

Hussain B Abdulameer

الخُلاصة

في حين أنه نادراً ما يمر يوم من دون ذكر "الأمن"، فإن هذا يعني أنه غالبًا ما يكون كمفهوم غير واضح وغير ثابت. هذا ليس بسبب نقص الجهد، ولكن لأن الأمن هو "مفهوم متنازع عليه". إن فهم المرء لـ "ما هو الأمن" أو "ما ينبغي أن يكون" مستمد من النظرة السياسية والفلسفية للعالم. إذ تمتلك كلا من المدارس التقليدية –كالواقعية والليبرالية– والدراسات النقدية –التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن والمدرسة الويلزية– تفسيرها الخاص للأمن على أساس نظرياتهم. والمرء لا يستطيع أن ينكر أيًا من هذه التفسيرات لأن كل القضايا التي أبرزتها هذه المدارس تقع تحت مظلة الأمن. الغرض الأساسي من تقديم هذه النظريات في هذا البحث هو توضيح لماذا لا يمكن تعريف الأمن كمفهوم ثابت؟

الكلمات المفتاحية: الأمن، السياسة الدولية.

Abstract

While it is rarely a day passes without a mention of "security", this means that it is often as a concept that is unclear and not fixed. This is not because of a lack of effort, but because security is a "contested concept." One's understanding of “what security” or “what it should be” derives from the

١– مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء. hussainbassim@yahoo.com

political and a philosophical worldview. Traditional schools - realism and liberalism - and critical studies - provided by the Copenhagen School and the Welsh School - each have their own interpretation of security based on their theories. One cannot deny any of these interpretations because all the issues highlighted by these schools fall under the umbrella of security. The primary purpose of presenting these theories in this research is to explain why security cannot be defined as a static concept.

المقدمة

شكل الأمن مسألة حيوية للدولة، وأحتل مكانة هامة في تحديد العلاقات بين الدول والسياسة الدولية عموما، إذ طالما تم الاعتماد عليه في صياغة السياسات الخارجية والدفاعية. ولكن منذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت العديد من القضايا الأمنية عابرة للحدود الوطنية بشكل متزايد. وينظر إلى موضوع الإرهاب الدولي والانتشار عبر الوطني للأمراض المعدية والتدهور البيئي والهجرة الدولية عموما باعتبارها من بين مصادر التهديدات الأمنية الجديدة التي لا يمكن التصدي لها بفعالية على مستوى الدولة القومية وأجهزتها ووكالاتها الوطنية بشكل منفرد، حيث أن جذور هذه التهديدات الامنية وأسبابها وآثارها عابرة للحدود الوطنية.

سنحاول في هذا البحث القيام بتحليل مفهوم الأمن ومتابعة النقاشات الرئيسية المعاصرة حول الدراسات الأمنية، حيث سنجري مسحا نسبيا للأدبيات النظرية التي قدمتها أبرز المدارس والمناهج التي ناقشت وفسرت مفهوم الأمن. إن تحليل الخطاب الأمني المتغير يتيح لنا فهم أفضل للحالة الراهنة لهذا الحقل ومكانته في السياسة الدولية. يعد الأمن مفهوماً متنازعاً عليه ويتحدى السعي إلى إيجاد توافق تام عليه بشكل عام. ويشير المفهوم إلى مجموعات مختلفة من القضايا والمقاصد والقيم، وغالبا ما يعكس بشكل وثيق النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. وما يزال الجدل داخل الأوساط الأكاديمية بشأن تصور الأمن، ولا سيما على مستوى التحليل ونطاق دراسة الأمن. ويمكن أن يُعزى هذا الجدل إلى التقاليد النظرية المهيمنة في العلاقات الدولية واستمرار التنافس بين هذه التقاليد المختلفة وبين الانتقادات التي تضمنتها الدراسات النقدية. ولا يقتصر تأثير هذا الجدل على الأوساط الأكاديمية. إذ يتذرع صناع السياسات والمحللون على حد سواء بعناصر التقاليد النظرية عند صياغة حلول للمعضلات الأمنية. ومن ثم نرجو أن يساهم هذا البحث في إثراء الأدبيات الأكاديمية في هذا المجال.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: بانه ومنذ نهاية الحرب الباردة، تعرضت المناهج التقليدية –التي هيمنت لمدة طويلة على العلاقات الدولية في شرح وتفسير مفهوم الأمن– الى الطعن والاعتراض على تصوراتها وافتراضاتها الرئيسية من قبل مناهج ودراسات نقدية جديدة تصورت الأمن بشكل مغاير ومختلف

عن التصورات التي طرحتها المدارس التقليدية. وتبعا لذلك، فقد عرقل وجود تصورات تقليدية ونقدية للأمن –متباينة الى حد ما– من تقديمه كمفهوم ثابت. إذ كشف النقاش الأكاديمي بين المدارس التقليدية والنقدية عن طبيعة الأمن المتنازع عليها. وسنحاول التحقق من هذه الفرضية خلال هذا البحث.

مشكلة البحث:

تمتلك كلا من المدارس التقليدية –كالواقعية والليبرالية– والدراسات النقدية –التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن والمدرسة الويلزية– تفسيرها الخاص للأمن على أساس نظرياتهم. والمرء لا يستطيع أن ينكر أيًا من هذه التفسيرات لأن كل القضايا التي أبرزتها هذه المدارس تقع تحت مظلة الأمن. الغرض الأساسي من تقديم هذه النظريات في هذا البحث هو توضيح لماذا لا يمكن تعريف الأمن كمفهوم ثابت؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى فهم ومعرفة مكانة "الأمن" في السياسة الدولية عبر مناقشة مفهوم الأمن من خلال دراسة التراث الفكري لأبرز المدارس والمناهج المتضاربة في العلاقات الدولية، وكيف نظرت وشرحت المدارس التقليدية مفهوم الأمن وما هي الانتقادات والطعونات التي قدمتها المدارس النقدية للمناهج والتصورات التقليدية؟ وكذلك، يشتمل البحث على تسليط الضوء على الامتدادات المقترحة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي تسعى إلى توسيع مفهوم الأمن ليغطي المجالات والقطاعات غير العسكرية من جهة، ومن جهة أخرى إلى تعميق المفهوم وهو ما اقتضى إعادة النظر في الموضوع المرجعي للأمن ليتم التساؤل: الأمن لمن؟

منهجية البحث:

لقد اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي لما له من أهمية في متابعة وتطور الواقع خلال الحقب التاريخية، فضلا عن استناد البحث الى المنهج التحليلي، الذي يقوم على جمع المعلومات ثم تحليلها، فضلا عن استخدام المنهج المقارن كأحد مناهج البحث العلمي، كونه متعدد الاتجاهات، فهو شكل من اشكال القياس، وهو مرادف لمنطق التحليل العلمي.

المبحث الأول: تصورات الأمن في المناهج التقليدية

لقد هيمنت مقاربات الأمن التي تركز على الدول منذ مدة طويلة على التفكير في العلاقات الدولية من ناحيتين. الأولى، كانت الدول هي الجهات الفاعلة المركزية في الشؤون الدولية، إذ إنَّ الدولة هي الجهة الفاعلة الوحيدة التي تستخدم الدبلوماسية والحرب في تنفيذ سياستها. الثانية، تم اعتبار الأمن هَم الدول

الشاغل الأكثر أهمية. ونتيجة لذلك سعت نظرية وتحليل العلاقات الدولية منذ مدة طويلة لشرح العناصر الأساسية للعلاقات الأمنية بين الدول.[٢]

إن التركيز على الدول أمر منطقي لأن الدول: (١) تطورت من خلال الضغوط الشديدة للسياسة الدولية –أكثر من غيرها من المؤسسات السياسية التي شكلتها السياسة الدولية، لا سيما خصائصها المتعلقة بالأمن؛ (٢) هي تركيزات فريدة من القوة؛ (٣) توفر النقاط المحورية النهائية لولاء معظم الناس والشعور بالهوية؛ و (٤) أنشأت المجتمعات البشرية الأكبر والأكثر قوة والأكثر فعالية. لذلك، تظل الدول مركزية للسياسة الدولية عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا ونفسيًا.[٣]

أمن الدولة معقد وعادة مزدوج الوجه. فمن جهة، يجب أن تحافظ الدولة على الأمن ضد التهديدات الخارجية، مثل الدول الأخرى والجهات الفاعلة الدولية الأخرى مثل الجماعات الإرهابية. ومن جهة أخرى، يجب أن تحافظ أيضًا على الأمن ضد التهديدات الداخلية لطابعها أو حكمها أو سلامتها الإقليمية والديمغرافية. السلوك الأمني للدول هو بالمثل ذو جانبين. من ناحية، الدول ذات توجه دفاعي. فعندما تتعرض الدول للتهديد واقعاً أو على وجه الاحتمال تكون لهم ردة فعلهم. في الوقت نفسه، غالبا ما تشكل الدول تهديدات عدوانية لبعضها البعض، وللناس في مجتمعاتها. إنهم مهدَدون ومهدِدون، خائفون بينما هم مسلحون وخطرون.[٤]

يشتمل أمن الدولة على أربعة عناصر أساسية: السلامة المادية، والتنمية، والاستقلالية، والحكم. السلامة من الهجوم واضحة. يمكن للحكومات أن تذهب إلى أبعد الحدود للقضاء على التهديدات العسكرية المحتملة. وغالبا تقرر الحكومات ردع أو هزيمة أي هجوم عسكري. فهم –أي الحكومات– يعاملون سلامة الدولة من الهجوم وبقائها بأهمية كبيرة.[٥]

ومع ذلك، فإن الاستقلالية في كثير من الأحيان تُعد أكثر أهمية بالنسبة للحكومات والمواطنين. الاستقلالية هي الحرية من الاضطرار إلى تلقي الأوامر من الآخرين وسيطرتهم، والسياسة على كل المستويات تنطوي على صراعات حول الاستقلالية التي يتمتع بها الأفراد والجماعات. وتتمتع الدول بأكبر قدر من الاستقلالية السياسية في العالم. للاحتفاظ بها، غالباً ما يخاطر الحكام والحكومات بتعريض بقاء الدولة للخطر. في الواقع، كثيراً ما يصف القادة والأنظمة بقاء الدولة من زاوية الاستقلالية؛ فمن دون الرسالة

2- Collins, Alan. "Contemporary Security Studies." Oxford University Press's, United Kingdom, First Edition. 2007. p14.

3- Ibid. p14.

4- Drent, Margret. "The relationship between external and internal security." Clingendael Netherlands Institute of International Relation. June 2014. p5.

5- Collins, Alan. 2007. Op Cite p14.

سوف تزول دولتهم عن الوجود. كوريا الشمالية مثال جيد ومعاصر. إن كوريا الشمالية تتجاوز بعض المديات لإجبار الآخرين على منحها ما تحتاجه للبقاء على قيد الحياة، مثل السعي لتطوير أسلحة نووية وامتلاكها، بدلاً من طلب المساعدة والاضطرار إلى قبول الشروط التي تعرض عليها مقابل المساعدة لأن ذلك قد يعني فقدان الكثير من الاستقلالية.(٦)

بالنسبة للأفراد والجماعات، الاستقلالية من خلال وجود دولتهم المستقلة كانت هدفًا مقنعًا في السياسة المحلية والدولية، حيث خاطر الناس من أجلها بحياتهم وممتلكاتهم المهمة الأخرى بطيب خاطر. قدم انهيار الاستعمار أمثلة عديدة لشعوب مستعدة لقبول تطور بطيء طالما بإمكانهم أن تكون لهم دولتهم المستقلة. غالبًا ما تُعد الاستقلالية أكثر أهمية من الحكم؛ فعندما تفقد الحكومة الاستقلالية قد تفقد بسهولة القوة والسلطة أيضًا، عبر التدخل الخارجي وتراجع الشرعية في أعين مواطنيها. كان الكثير من الزخم وراء الثورة التي قضت على الإمبراطورية الصينية عام ١٩١١ نتيجة الاشمئزاز الشعبي من فقدان الحكومة الاستقلالية أمام القوى الاستعمارية.(٧)

التنمية الوطنية القائمة على —التحسينات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسياسية– هي عنصر من عناصر أمن الدولة. إن أحد الشواغل المعتادة –وإن لم تكن عالمية– للدول والحكام هو كسِب المزيد من الموارد، والتي تستخدم بعد ذلك في أغراض كثيرة: إثراء الحكام، وتقوية الدولة عسكريا، ورفع مستويات المعيشة، وتعزيز مكانة الدولة، إلخ. لقد شعرت الحكومات الحديثة —ومثلهم مجتمعاتهم– عادة أنه كلما تراكمت الأسلحة والسكان والثروة والتقدم التكنولوجي وما شابه ذلك، كان ذلك أفضل تمامًا ومتناسب. على المستوى المحلي، غالبًا ما يكون كسِب الموارد أمرا مهما للبقاء بالنسبة لسلالة أو نظام أو حزب أو حاكم أيضًا. في الماضي، كانت التنمية تنطوي في الغالب على الاستيلاء على الثروة والأراضي وغيرها من الآخرين. الآن تتحقق في المقام الأول من خلال توسيع القدرات الداخلية والتفاعلات الخارجية.(٨)

العنصر الأخير لأمن الدولة، الحكم، وهو القدرة على إدارة مجال امتلاك القوة والشرعية لاكتساب الطاعة وإخماد العصيان. حتى الدول الآمنة من التهديد الخارجي والتي تتمتع بالاستقلالية وزيادة الموارد، يمكن أن تشعر مع ذلك بعدم الأمان داخليا. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الصين عام ١٩٨٩ في المظاهرات الوطنية للديمقراطية التي ركزت على ميدان "تيانان من" في بكين. إذ أمرت الحكومة بقمعها

6- Ibid. p14.
7- Shobowale, Mary. "Security Revision." University of Exeter. United Kingdom, 2017. p2.
8- Collins, Alan. 2007. Op Cite. p15.

عسكريا، مع العلم أن التداعيات السياسية في الداخل والخارج ستكون كبيرة، لكن الخوف من أن تؤدي أي استجابة أقل إلى تعريض بقاء النظام السياسي الذي يحكمه الحزب الشيوعي للخطر.[٩]

كانت أكثر المناهج والنظريات تأثيرا على الأمن في السياسة الدولية هي الواقعية والليبرالية والماركسية وبسبب تراجع النظرة الماركسية إلى حد ما سنركز خلال هذا المبحث على مناقشة الواقعية والليبرالية.

المطلب الاول: المنظور الواقعي

النهج الواقعي له تاريخ طويل في النظرية السياسية، مع كتاب ومحللين يمتدون من الصين القديمة أو اليونان إلى هوبز وميكيافيلي وروسو. من بين العناصر الأربعة للأمن المذكورة أعلاه يرى الواقعيون: (١) الدول مشغولة بالسلامة المادية؛ (٢) ويفترضون انشغال الدولة بالاستقلالية؛ (٣) التعامل مع التنمية الوطنية بشكل أساسي كوسيلة تساعد في الحفاظ على استقلالية وسلامة الدولة وتعزيزهما؛ (٤) ضرورة أن يكون الحكم فعّال بما يكفي لمواجهة التحديات الأجنبية لاستقلالية الدولة وسلامتها المادية.[١٠]

هذا يجعل التنمية والحكم في المنظور الواقعي عمومًا أقل أهمية من الأمن والاستقلالية. بينما بعض الدول لا تهتم كثيراً بالتنمية، وهو ما قد يكون خطأً فادحا من خلال تآكل قوتهم الوطنية النسبية. في المعاهدة التي أخرجت روسيا من الحرب العالمية الأولى، قَبلَ البلاشفة السيطرة الألمانية على جزء كبير من أراضي الإمبراطورية القيصرية السابقة في أوروبا، وقبلوا الضعف الخطير الذي يتركهم عرضة لهجوم ألماني في المستقبل، فقط كي يتمكنوا من التركيز على توطيد حكمهم. وكذلك، قلل "شيانغ كاي شيك"[١١] في الصين من قتال الاحتلال الياباني لأمته خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك للتركيز على مواجهة وقتال الشيوعيين في حرب أهلية حول الحكم. وبالتالي، في إطار نهج الواقعية، قد يجد المرء القليل من الاهتمام للتنمية والحكم أو الانشغال التام معهم بالمقارنة مع السلامة المادية والاستقلالية، وهذا يتوقف على الظروف.[١٢]

اولا: الأمن في المنظور الواقعي

أ- الفوضى الدولية:

يجادل الواقعيون بان أفضل وصف للمجتمع الدولي هو حالة "الفوضى" الدولية، حيث لا توجد سلطة أعلى فوق القوى العظمى، وحيث لا يوجد ضمان بعدم قيام أحد بالهجوم على دولة أخرى، فمن المنطقي للغاية ضرورة أن تكون كل دولة قوية بما يكفي لحماية نفسها في حال تمت مهاجمتها. يدعي الواقعيون أن

9- Ibid. p15.
10- Ibid. p16.

١١- قائد سياسي وعسكري صيني، تولى رئاسة حزب الكومنتانج الوطني عام ١٩٢٥، كما قاد (حملة الشمال) لتوحيد الصين ضد أمراء الحرب والتي أدت لأن يصبح رئيس جمهورية الصين عام ١٩٢٨.

12- Shobowale, Mary. Op Cite. p1.

غياب الحكومة العالمية يجعل القوة والاستقلالية والنظام الدولي وهيكله مختلفين عن السياسة الداخلية. الفوضى تجعل العلاقات الأمنية الدولية مدفوعة بشكل كبير بالنظام. إن طبيعة النظام، وضغوطه وقيوده، هي العوامل الرئيسة التي تحدد الأهداف الأمنية وعلاقات الحكومات الوطنية. في هذا الصدد، تعد هذه العوامل أكثر أهمية من طابعها المحلي، أو صفات قادتها وأنظمتهم السياسية، أو انشغالاتهم الإيديولوجية، أو عمليات صنع القرار لديهم. السياسة الخارجية هي إلى حد كبير عقلانية إلى حد ما بالنسبة للضروريات الخارجية.(١٣)

ب–الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسة في النظام الدولي الفوضوي:

تبعاً للمنظور الواقعي فإن وجود الدولة قائم بصرف النظر عن المجتمع، لها هويتها ومصالحها الخاصة في مقابل السياسة الدولية. وبالتالي، يمكن اعتبارها ممثلًا وحدويًا ومهتمًا بالمصلحة الذاتية يتبع استراتيجية للتعامل مع الدول الأخرى. لهذا السبب يتوقع الواقعيون استمرارية كبيرة في السياسة الخارجية للحكومة، خاصة في الأهداف الأساسية مثل الأمن. القادة والحكومات يأتون ويذهبون، تتقلب تكتيكاتهم وانشغالاتهم، ولكن ليس التوجه الأساسي للسياسة الخارجية.(١٤)

تتخذ القوة والاستقلالية والنظام الدولي وهيكل النظام طابعًا مميزا لأنه لا يوجد مجتمع محدود. إذ تفتقر الحكومات إلى شعور قوي بأنها جزء من كيان أكبر في السياسة الدولية (سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي) مع اهتمامات وأهداف ورؤى وقيم شاملة تشترك فيها جميعها. تتشكل الارتباطات بين الدول، لكنها عادة ما تكون محدودة النطاق، عرضية، متفاوتة الأهمية، وعرضة للزوال. وهكذا شدد الواقعيون الكلاسيكيون في كثير من الأحيان على أنه من دون حكم يتصرف الناس تلقائيا بطرق أنانية وإجرامية وعنيفة، مستندين في هذا التحليل إلى الفيلسوف توماس هوبز، مُشيرين إلى إن هذا ما يحدث في السياسة الدولية. بدلا من المجتمع، هناك عالم "هوبزي" ملئ بالمنافسة والعنف وعدم الرحمة. في حين، يؤكد الواقعيون المعاصرون، على الحاجة، في ظل الفوضى، إلى أن تتصرف الدول بطريقة تعتمد على نفسها وأنانية، وكل ينظر الى نفسه، وهذا يقيد المجتمع لأنه يحد من التفاعل والتعاون.(١٥)

13- Dunne. Tim & Kurki. Milja & Smith. Steve. "International Relations Theories: Discipline and Diversity." Oxford University Press. Chapter 4. 3d Edition, 2013. p78.

14- Collins, Alan. "Contemporary Security Studies." Oxford University Press's, United Kingdom, Third Edition. 2013. p14.

15- Ibid. p97.

في المحصلة، تتصرف الدول كوحدات سياسية مستقلة وذات سيادة تركز على بقائها –أو توسعها–. ولهذا السبب، فإن هدف الأمن القومي هو بقاء الدولة القومية بدلاً من ضمان الأمن الدولي(١٦).

ت– التنافس على القوة كمفتاح للأمن:

مع عدم وجود بنية أعلى للسلطة والقوة –أي الحكومة العالمية– لتوفير الحماية، يقال إن الدول غير آمنة من الناحية البنيوية، ومن ثم فوجودها محفوف بالمخاطر. كل دولة يجب أن ترتب التدابير اللازمة لحماية نفسها وبقائها. وهذا يجعل القوة العسكرية للتعامل مع الهجمات المحتملة أكثر أنواع القوة حيويةً. لذلك، يمكن اعتبار الدول منافسين طبيعيين حول القوة العسكرية النسبية، وبالتالي منافسين للأشياء أو المكونات التي تبني القوة العسكرية كالثروة، والموارد الطبيعية، والمواقع ذات القيمة الاستراتيجية، والتكنولوجيا، والسكان.(١٧)

النظرة الواقعية للعالم تصور العلاقات الدولية على أنها صراع على القوة بين الدول مدفوعة بتحقيق مصالحها الذاتية. ويخفض الواقعيون من الادعاءات التي تستند إلى النظام الدولي بدلا عن تلك التي تستند في النهاية إلى القوة أو الإكراه. الواقعيون ليسوا على استعداد للانخراط في تعاون أو مشاركة طويلة الأمد. ومن وجهة النظر هذه، فإن السياسة العالمية هي "غابة" تتسم بـ "حالة حرب"، وليست حرباً مستمرة أو حروباً مستمرة، بل هي إمكانية دائمة للحرب بين جميع الدول. وبالتالي، تفهم الواقعية فترة السلام على أنها "حالة غير حربية". و"احتمال نشوب حرب يتطلب أن تتبنى الدول السياسة الواقعية أي أن تكون: مهتمة بالمصلحة الذاتية، ومستعدة للحرب وتحسب موازين القوة النسبية". إن الدولة تسعى باستمرار إلى تحقيق مكاسب نسبيّة، ولذلك يتم تحديد سلوكها بشكل مستمر لتسهيل الحفاظ على الذات من خلال "ميزان القوى" الفعلي بين القوى السياسية.(١٨)

ومما يعزز المنافسة هو حقيقة سعي أي دولة ما لتعزيز قوتها لكي تكون أكثر أمانا، وهو ما يزيد مخاوف الآخرين بشكل طبيعي. ينتج عن ذلك "المعضلة الأمنية": نظرًا لأن القوة العسكرية الإضافية للدفاع قد تعزز أيضًا قدرة الدولة على الهجوم. وإن الجهود الفردية التي تبذلها الدول لكي تصبح أكثر أمانًا، تدعم على المستوى الجماعي الحفاظ على حالة انعدام الأمن وتوسعها أيضا. وتزداد حدة المنافسة بسبب الطبيعة

16- Haftendorn, Helga. "The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security." International Studies Quarterly, vol.35, no.1, pp. 3-17 1991. p.8.

17- Dunne. Tim & Kurki. Milja & Smith. Steve. Op Cite. p80.

18- Ibid. p80.

النسبية للقوة العسكرية وأمن مكوناتها. لا يمكن أن يكون هناك ما يكفي من القوة أو مكوناتها لإرضاء كل دولة؛ فالجميع حريصون على كسب المزيد دائما.[١٩]

وبالتالي، وفقا للواقعيين فإن جوهر السياسة الدولية هو التنافس على القوة، إذ تتألف القوة في نهاية المطاف من القدرات القسرية. والعنصر الأساس في القوة السياسية هو القوة العسكرية، على عكس النظام الداخلي للدولة.[٢٠]

ث–توازن القوى

تعمل الحكومات جاهدة من أجل إجراء تقييم دقيق لتوزيع القوة وفهم تداعياتها على سلوكهم (رغم أنهم غالباً ما يخطئون عند القيام بذلك). يؤدي ذلك بهم إلى الانشغال بإنتاج والحفاظ على توزيع قوة "لائق" أو "مناسب"، باعتباره أمرًا حيويًا لضمان كونها دول آمنة. التوزيع المناسب هو الذي ينتج عنه النظام والاستقرار عن طريق كبح الحرب واحتواء النزاعات، وتوفير الأمن الحقيقي للنظام وأعضائه. المشكلة، بطبيعة الحال، هي أن الدول تختلف، في بعض الأحيان بشدة، حول التوزيع المناسب وخاصة حول القوة النسبية التي ينبغي أن تتمتع بها كل منها. فما يراه البعض مُرضيا بالنسبة للأمن يعده أخرون غير كاف.[٢١]

ما يُميّز السياسة الدولية هو أن الدول مترابطة ببعضها البعض في الأصل من حيث القوة النسبية، مع تقييد كل منها في استخدام قوتها عن طريق قوة معارضة الآخرين. في أي مرحلة تاريخية، فإن توزيع القوة بين عدد قليل من أقوى الدول يوفر نمط النظام الدولي الأساسي للقرار والعمل السياسي وتوزيع القوة يُحرّك سلوك الدول. وكنتيجة لذلك، فإن توزيع القوة يحدد البُنية السياسية الرئيسة في النظام الدولي، وتبعا لـ "والتز" فإن بُنية النظام تحل محل الدستور، والمؤسسات التشريعية والتنفيذية، والنظام القانوني، وغيرها من عناصر البُنية السياسية المحلية في تحديد كيفية اتخاذ القرارات[٢٢].

ج– النظرة السلبية للتعاون

نظرًا لأن السياسة الدولية هي اساس التنافس والصراع وانعدام الأمن، يصر الواقعيون على أن التعاون الحقيقي، خاصةً بين الدول الكبرى، أمر نادر الحدوث، لا سيما في المسائل المتعلقة بالأمن. لذلك لا يمكن أن يكون التعاون فعالاً بما فيه الكفاية في إنشاء نظام آمن للغاية وفي بعض الأحيان فقط يخفف من انعدام الأمن للأعضاء. بسبب ذلك، تمنح الحكومات (وغالباً المواطنين) الاستقلالية والسيادة قيمة أهم وأكبر بكثير من التعاون اللازم لإنشاء حكومة عبر وطنية، وقانون دولي فعال حول مواضيع حساسة ومعاهدات

19- Ibid. p80.
20- Ibid. p77.
21- Collins, Alan. 2013. Op Cite. p412.
22- Dunne. Tim & Kurki. Milja & Smith. Steve. Op Cite. p83.

ملزمة بشكل دائم بشأن المسائل الأمنية الرئيسية. على سبيل المثال، ترفض الحكومات القيود الصارمة على الأسلحة التي تعتبرها حيوية. إنهم يتعاونون لإنشاء تحالفات، لكن معاهدات التحالف في العادة تنطوي على جمل وبنود للتهرب وغالباً ما تتخلى الدول عن التزامات التحالف عندما تنشأ مشكلة. وعادة ما تتضمن المعاهدات الرئيسية الأخرى أحكاما لسهولة الانسحاب. إذا لم تكن هناك ثغرات في الاتفاقيات التي يجدونها محصورة، فإن الحكومات تخترع بعضها.(٢٣)

وكذلك، من المرجح أن يكون التعاون الذي يحدث غير كافٍ لأن الحكومات في كثير من الأحيان تخادع، وتتخلى عنه للحصول على عائد أفضل. إنهم يفعلون ذلك ليس فقط لمصلحتهم ولكن لأنهم يفترضون أن الآخرين سيخدعون ويجب عليهم مواكبة ذلك. ويضاف الى ذلك، أي ترتيب تعاوني يفيد بعض الدول وليس كلها. بما أنه لا يمكن للحكومات أن تتحمل التراجع خلف الآخرين، فقد ترفض التوقيع، أو تتمسك بالصفقات التعاونية التي تعود بالنفع على الجميع فيما إذا استفاد آخرون أكثر مما سيفعلون. أخيرًا، نظرًا لأنه من غير المرجح أن يدوم ترتيبًا تعاونيًا، غالبًا ما تتجنب الحكومات الخطوة الأكثر أهمية في التعاون: قبول اتفاقيات ليست مفيدة للغاية (أو حتى ضارة) لأنفسهم –في لحظة الاتفاق الراهنة– لأن التعاون سيؤتي ثماره جيدًا في نهاية المطاف. وغالبًا ما يصرون على أن الاتفاقات تؤتي ثمارها في اللحظة الراهنة للاتفاق، فانتظار الاستفادة على المدى الطويل مقامرة كبيرة جدًا. وهذا يجعل الحصول على الاتفاقات أكثر صعوبة وأقل فاعلية.(٢٤)

ح– قطبية النظام الدولي

يطول النقاش فيما بين الواقعيين حول ما إذا كان نظام القطبية الثنائية (اثنان من القوى العظمى) هو أكثر أو أقل أمناً من التعددية القطبية (ثلاثة أو أكثر من القوى العظمى). ومن المتفق عليه عموما أن النظام الدولي كان متعدد الأقطاب منذ إنشائه في عام ١٦٤٨ بعد معاهدة ويستفاليا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥. وكان ثنائي القطبية فقط خلال الحرب الباردة، والتي بدأت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى عام ١٩٨٩.(٢٥)

ومن المغري الاشارة إلى حالة الهدوء التي سادت إبان الثنائية القطبية بالمقارنة مع مرحلة التعددية القطبية التي شهدت فقط في النصف الأول من القرن العشرين حربين عالميتين. في حين لم يكن هناك حرب وإطلاق نار بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن نفسه إبان الثنائية القطبية.(٢٦)

23- Collins, Alan. 2013. Op Cite. p18.
24- Ibid. p20.
25- Dunne. Tim & Kurki. Milja & Smith. Steve. Op Cite. p84.
26- Ibid. p84.

هذه الحجة تبدو مقنعة، ولكن عندما يتضمن الجدول الزمني القرن التاسع عشر يخفت بريقها. حيث لم يكن هناك أي حرب بين القوى العظمى الأوروبية خلال ١٨١٥-١٨٥٣, ومرة أخرى ١٨٧١-١٩١٤. تلك مُدد طويلة من الاستقرار النسبي، التي حدثت في أوروبا متعددة الأقطاب، تقارن بشكل إيجابي مع "السلام الطويل" إبان الحرب الباردة. وبالتالي، فإنه من الصعب تحديد ما إذا كانت التعددية القطبية أو الثنائية القطبية هي أكثر عرضة لحرب القوى العظمى من خلال النظر إلى التاريخ الأوروبي الحديث.[٢٧]

الواقعيون الذين يعتقدون بأن القطبية الثنائية أقل عرضة للحرب وأكثر أمناً يقدمون ثلاث حجج داعمة[٢٨]:

الحجة الأولى، تزداد فرص القوى العظمى لمحاربة بعضها البعض في نظام متعدد الأقطاب. بينما هناك قوتان عظمتان وحيدتان في ثنائية القطبية، مما يعني أن هناك خطراً واحداً فقط عبر تصادمهما معاً. وهو على النقيض من تعدد الاقطاب، فكلما كثرت القوى العظمى كلما ازدادت اخطار التصادم المحتملة فيما بينهم.

الحجة الثانية، في النظام ثنائي القطبية هناك ميول لتعادل أكبر في القوى فيما بين القطبين الأوحدين، وهو ما يعني بإمكاية استقرار توازن القوى في النظام ثنائي القطبية. بينما في النظام متعدد الاقطاب الفرصة قائمة لاجتماع قوتين عظمتين أو اكثر في مواجهة قوة عظمى اخرى، فيكون توازن القوى معرض للاختلال.

الحجة الثالثة، في التعددية القطبية هناك احتمال أكبر لسوء التقدير والخطأ في الحسابات، وسوء التقدير كثيرا ما يساهم في اندلاع الحرب. بينما هناك المزيد من الوضوح حول التهديدات المحتملة في الثنائية القطبية، فبوجود قوتين فقط يتركز انتباههما وتقل فرصة سوء تقدير قدرات ونوايا بعضهما البعض. وهو على خلاف وجود مجموعة من القوى العظمى في النظام متعدد القوى حيث يعمل الجميع في بيئة متغيرة يصعب فيها تحديد الصديق من العدو فضلاً عما يملكوه من القوة النسبية.

ومع ذلك، فليس كل الواقعيين يؤيدون فكرة ان النظام ثنائي القطبية يسهل السلام. حيث يرى البعض بأن التعددية القطبية اقل عرضة لنشوب الحرب وأكثر أمناً. فأن وجهة النظر هذه تشير الى انه كلما زادت الاقطاب والقوى العظمى في النظام، كلما تكون فرص السلام أفضل. وهم يستندون الى اثنين من الحجج[٢٩]:

27- Ibid. p84.
28- Ibid. pp84-85.
29- Ibid. p35.

الحجة الأولى، ان الردع في النظام متعدد الاقطاب أسهل بكثير، حيث تكبر امكانية انضمام عدد من الدول وتشكيل قوة ساحقة لمواجهة الدولة ذات التوجه العدائي. ففي النظام متعدد الاقطاب قد يكون توازن القوى غير فعالٍ، لأن اشكال التحالف وهزم الدولة ذات التوجه العدائي هو ما سيحدث في نهاية المطاف. وهو ما حدث لفرنسا النابليونية والمانيا الامبراطورية والمانيا النازية.

الحجة الثانية، في النظام متعدد الاقطاب يقل العداء فيما بين القوى العظمى، لأن حجم الاهتمام موزع فيما بين بعضها والبعض الاخر وهو اقل مما لو يكون عليه الحال في النظام ثنائي القطبية، حيث سيتركز اهتمام كل قطب على الاخر مما يعمق حالة العداء وتتنامى افاق الحرب بين القوى العظمى.

مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي فقد جادل العديد من الواقعيين بأن النظام أحادي القطبية قد تحقق. وان الولايات المتحدة الأمريكية اصبحت القوة العظمى الوحيدة والتي حققت الهيمنة العالمية، وهو إنجاز لم تقوم به أي دولة أخرى في أي وقت مضى. ومع ذلك، فأن هناك واقعيين اخرين يجادلون بأن النظام ما بعد الحرب الباردة متعدد الأقطاب، وليس أحادي القطب. فالولايات المتحدة الأمريكية، هي حتى الآن أقوى دولة، ولكن هناك قوى أخرى كبيرة، مثل الصين وروسيا.[٣٠]

وفيما إذا كان النظام الدولي احادي القطب كيف سيكون عواقب ذلك على الأمن الاستقرار الدولي؟ تجيب الواقعية البنيوية بأن نظاماً كهذا سيكون أكثر أمنًا وسلامًا من النظام ثنائي القطبية أو متعدد الاقطاب. حيث لن يكون هناك داع للتنافس الأمني ولا لخوض حروب القوى العظمى، لأنه لن يكون هناك سوى قوة عظمى واحدة ومهيمنة. [٣١]

ثانياً: انقسام الواقعيين حول دوافع وكيفية تحقيق الأمن

توجد هناك اختلافات جوهرية بين الواقعيين. ويتجلى الانقسام الاساسي في جواب بسيط ولكن لسؤال مهم جداً: لماذا تريد الدول امتلاك القوة؟ فيجيب هانز مورغان ثاو (١٩٤٨) أحد اعمدة الواقعية الكلاسيكية بأن السبب يكمن في الطبيعة البشرية. ويقول "واقع الحال، يولد الجميع وطلب القوة ماثلاً فيهم، وهو ما يعني عمليا بأن القوى العظمى تقاد من قبل أفراد عازمين على جعل دولتهم مهيمنة على منافسيها." من ثم، لا يوجد ما يمكن القيام به لتغيير ذلك الدافع الانساني واستبداله بحالة من قبول ان يكون الجميع اقوياء.[٣٢]

30- Walt, Stephen M. "International Relations: One World, Many Theories". Foreign Policy, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge (Spring, 1998), p36.

31- Ibid. p36.

32- Dunne. Tim & Kurki. Milja & Smith. Steve. Op Cite. p77.

أما بالنسبة للواقعية الجديدة والتي يطلق عليها الواقعية البنيوية، فأن الطبيعة البشرية ليست ذات تأثير يذكر حول تساؤل لماذا تسعى الدول من اجل امتلاك القوة، وبدلا من ذلك تجيب بأن هيكل أو بنية النظام الدولي هي التي تفرض على الدول مواصلة السعي من اجل تقوية نفسها. ومع ذلك، هناك اختلافات هامة داخل الواقعية البنيوية. فهناك التيار الدفاعي داخل الواقعية البنيوية ويجادل بأن العوامل الهيكلية البنيوية للنظام تحد من قدرة الدول على كسب مقدارٍ كبيرٍ من القوة، وهو مما يصب في تخفيف حدة التنافس الأمني. ومن ناحية اخرى، هناك التيار الهجومي داخل الواقعية البنيوية والذي يرى بأن بنية وهيكل النظام يشجع الدول على تعظيم قوتها، بل ويحفزها على السعي من اجل الهيمنة، مما يؤدي الى تكثيف التنافس الأمني.(٣٣)

إن التيار الهجومي داخل الواقعية البنيوية يجادل بأن المنطق الاستراتيجي للدول يفترض اكتساب أكبر قدر ممكن من القوة، وإذا كانت الظروف مواتية، ينبغي على الدولة ان تسعى لبسط هيمنتها على بقية الدول. وتحتج الواقعية الهجومية بأن الهيمنة ليست جيدة بحد ذاتها، انما امتلاك القوة الساحقة هو أفضل وسيلة من اجل ضمان البقاء. بالنسبة للواقعية الكلاسيكية فأن القوة هي غاية وهدف بحد ذاتها، بينما القوة بالنسبة للواقعية البنيوية هي وسيلة لتحقيق الغاية والهدف النهائي المتمثل بالبقاء.(٣٤)

في حين يقر التيار الدفاعي داخل الواقعية البنيوية بأن النظام الدولي يخلق حوافز قوية للحصول على زيادات إضافية من القوة. غير انهم يرون بأنه من الحماقة الاستراتيجية مواصلة السعي لتحقيق الهيمنة. ففي حساباتهم لا ينبغي على الدول تعظيم قوتها، وبدلاً من ذلك يجب عليها السعي الى تحقيق قدر مناسب من القوة.(٣٥)

حيث يؤكد التيار الدفاعي في الواقعية البنيوية على ما إذا اصبحت دولة ما قوية جداً، فأنها بالتأكيد ستواجه توازناً معاكساً. إذ ان القوى العظمى الاخرى ستعزز جيوشها وتنشئ تحالفاً من اجل تغير توازن القوى لصالحها مجدداً مما يترك الدولة المتطلعة للهيمنة اقل أمناً، وربما حتى يتم تدميرها أيضاً. وهذا ما حدث لفرنسا النابليونية (١٧٩٢-١٨١٥) والمانيا الامبراطورية (١٩٠٠-١٩١٨) والمانيا النازية (١٩٣٣-١٩٤٥) عندما قطعوا اشواطاً من اجل السيطرة على أوربا. فقد تم هزيمة تلك الدول التي تطلعت للهيمنة وبشكل حاسم من قبل تحالف ضم كل أو معظم القوى العظمى الاخرى. في حين نلاحظ ان عبقرية "بسمارك"(٣٦) وفقاً للتيار الدفاعي في الواقعية البنيوية، دفعته لفهم ان الكثير من القوة والسعي من اجل

33- Ibid. p78.
34- Ibid. p80.
35- Ibid. p81.

٣٦- أوتو إدوارد ليوبولد فون بسمارك رجل دولة وسياسي بروسي - ألماني شغل منصب رئيس وزراء مملكة بروسيا بين عامي ١٨٦٢ و١٨٩٠، وأشرف على توحيد الولايات الألمانية وتأسيس الإمبراطورية الألمانية أو ما يسمى بـ "الرايخ الألماني الثاني"، وأصبح

الهيمنة، سوف يكون سيئاً لألمانيا. لأنه سيؤدي الى تشكيل تحالفٍ فيما بين جيرانها ضدها مما يغير توازن القوى لغير صالحها. فبحكمه تمكن من كبح جماح التوسع الالماني بعد الانتصارات البروسية المذهلة في الحروب ضد النمسا وفرنسا.(٣٧)

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي

المنظور الليبرالي له تاريخ أقصر ولكنه لم يولد بالأمس. من جذور التنوير في القرن الثامن عشر، وصل إلى مكان بارز في أوائل القرن العشرين، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، وكان مهمًا منذ ذلك الحين. وضعت أسس المنظور الليبرالي من قبل جون لوك، هوغو، غروشيوس، وإيمانويل كانط.(٣٨) ومثل النظرة الواقعية، يعامل المنظور الليبرالي الدول كجهات فاعلة أساسية في السياسة الدولية التي تتميز بعناصر الفوضى. ومع ذلك، فهو يعترف بوجود جهات فاعلة أخرى مهمة، ويرى أن الفوضى أقل خطورة. ويتفق الليبراليون على أن السياسة الدولية يمكن أن تكون واقعية بدرجة عالية؛ لكنهم يبتعدون عن الواقعية حول ما إذا كان لابد منها.

يميل الليبراليون إلى معاملة الدولة على أنها أقل أهمية في حد ذاتها، فالحكومات هي الجهات الفاعلة الرئيسة، ولكن هذا عادة ما يكون بصفتهم وكلاء للجماعات المحلية. وفي حين أن الدول لها مصالحها واهتماماتها الخاصة، فإن المحدد الرئيسي لسياسات الحكومة هو من يحكم (أي النخبة أو الزعماء أو الأحزاب) التي تدير الحكومة. وهناك صراع مستمر حول من يسيطر على الحكومة ومزيد من النزاعات بين المسؤولين والوكالات التي تمثل مصالح الدولة وتلك التي تضغط على آراء ومصالح الجماعات السياسية المحلية. ومن ثم، وفقا للنظرة الليبرالية فالدول ليست جهات فاعلة وحدوية. نظرًا لأنها أدوات للقوى الداخلية والقيم والمصالح ووجهات النظر، فإن هذه العناصر هي أيضًا عوامل مهمة في السياسة الدولية.(٣٩)

إذا كان يجب أن يتناسب أمن الدولة مع ما تعتقد العناصر المحلية المؤثرة أنه جيد لمخاوفهم ومصالحهم، فإن هذا له آثار على المكونات الأربعة للأمن: السلامة والاستقلالية والتنمية والحكم. قد توجد فجوة كبيرة بين وجهات نظر المسؤولين حول سلامة الدولة والسياسات التي تناسب الفئات المحلية المهمة. قد ترى قطاعات الأعمال أن دخلها أهم من المسؤولين الذين يريدون الحفاظ على ضوابط صارمة على التجارة والاستثمار مع عدو محتمل. وغالبًا ما يبرر الزعماء الحكم الاستبدادي الشديد باعتباره ضروريًا لأمن الدولة (كما كان الحال في إيطاليا موسوليني لسنوات)، في حين أن الجماعات المحلية بدلا من ذلك تقلق أكثر

أول مستشار لها بعد قيامها في عام ١٨٧١، حتى عزله فيلهلم الثاني عام ١٨٩٠، ولدوره الهام خلال مستشاريته للرايخ الألماني أثرت أفكاره على السياسة الداخلية والخارجية لألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر، لذا عرف بسمارك بلقب "المستشار الحديدي".

37- Dunne. Tim & Kurki. Milja & Smith. Steve. Op Cite. p81.

38- Ibid. p95.

39- Ibid. p106.

حيال تهديد الأمن الداخلي الذي تشكله تلك الحكومة. وكثيرا ما وضع القادة البقاء في السلطة أو السعي لتحقيق طموحاتهم فوق سلامة الدولة والتنمية الوطنية، وهنا يتبادر إلى الذهن كيم جونغ الثاني وصدام حسين.(٤٠)

يركز المنظور الليبرالي بشكل كبير على بقاء الدولة، واهتمام أقل بالاستقلالية. يدعم الليبراليون في العادة الترتيبات التي تحد من استقلالية الدولة ولكنها تعزز التنمية، بما في ذلك التفاعلات الدولية التي تعزز التنمية حتى لو أدت إلى تآكل السيادة. ويشمل ذلك دعمًا قويًا للاتفاقيات متعددة الأطراف والمؤسسات التي تنطوي على تبادل بعض الاستقلالية من أجل إدارة أفضل للشؤون الدولية. كان لليبراليين عادة مصلحة قوية في التنمية التي يجني ثمارها المواطنون، وليس فقط لجعل الدولة والمجتمع أكثر أمانًا. كما أكد هذا المنظور على نحو متزايد، بمرور الوقت، أن حكم الحكومات يجب أن يكون محدودا وشرعيا في نظر المواطنين، وأن يكون فعالا. وعندما تكون الحكومة شرعية وفعالة وغير مقيدة، تترتب عليها عواقب وخيمة في الداخل، وربما في الخارج، في حال تسببت في إحداث مشاكل للحكومات الأخرى، إذ يمكن معاقبتها وربما حتى الإطاحة بها. تبعا لهذا المنظور، لا يعتبر الحكم مسألة داخلية بحتة، تحميه السيادة من التدخل في كل حالة.(٤١)

اولاً: الأمن في المنظور الليبرالي

ويختلف الليبراليون مع الواقعيين حول طبيعة الفوضى والسياسة الدولية والنظرة للتنافس والتعاون والنظرة للأمن وكيفية تحقيقه وهو ما سنحاول مناقشته خلال هذا الجزء من البحث:

أ- الفوضى الدولية:

التحدي الرئيسي للواقعية جاء من النظرية الليبرالية. تؤكد النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية أن الواقعية لديها رؤية قشرية ولا يمكن أن تفسر التقدم في العلاقات بين الدول. ويرفض الليبراليون وجهة النظر التي تصف السياسة الدولية على أنها "غابة"، ويرون بأن السياسة العالمية هي "حديقة" قابلة للزراعة، تجمع بين "حالة الحرب" وإمكانية "حالة السلام". توجد الدول الليبرالية في ظل الفوضى الدولية، لكن فوضويتها تختلف عن حالة الحرب التي تصورها الواقعية، إذ يعتقد الليبراليون أنهم يفهمون نوايا الديمقراطيات الليبرالية الأجنبية. وبدلا من لعبة محصلتها صفر، فإن مسابقتهم هي لعبة إيجابية أو سلبية. إن تكاليف ومخاطر الحرب أساسية بالنسبة لليبراليين، وللتخلص من الحرب من حيث المبدأ كما هو مفهوم بشكل ثابت أن

40- Collins, Alan. 2007. Op Cite. p25.
41- Ibid. p26.

الناس أفضل حالا من دون حرب. لذا لن تحدث الحرب إلا عندما يزداد سعي الدولة إلى تحقيق المصلحة الذاتية والرفاهية.(٤٢)

تتوقع الليبرالية رحلة بطيئة ولكن متصلبة بعيداً عن العالم الفوضوي الذي يتصوره الواقعيون، مع اتساع الترابط الاقتصادي وتوسيع الأعراف الديمقراطية. كما يعتقد العديد من الليبراليين أن سيادة القانون، والقيود المفروضة على سلطة الدولة وشفافية الحكومة والعمليات الديمقراطية تسهل من مواصلة التعاون الدولي، خاصة عندما تكون هذه الممارسات مكرسة لدى المؤسسات متعددة الأطراف.(٤٣)

ب- النظرة للتعاون

في الطرف الآخر، هناك الليبراليون الذين يعتقدون أن للفوضى عواقب وخيمة تجعل التعاون صعباً. ومع ذلك، فإنهم يشعرون أنه في رد فعل الحكومات غالباً ما تثبت ترتيبات الإدارة الدولية الناجحة (الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنظمة الحد من التسلح والبيئة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي). وبالتالي، فإن الآثار الضارة للفوضى ليست ذاتية التعزيز؛ يمكن تجنبها بتعمد وتحقيق التعاون. وهكذا يجادل واضعوا الليبرالية الجديدة بأن الحكومات غالباً ما تتعب من العمل في بيئة شديدة التنافس ويمكنها أن تقدر التعاون -في التجارة، وسباقات التسلح، والانتشار النووي، والإرهاب- وما إلى ذلك. تستخدم المنظمات الدولية والمعاهدات والقواعد الصريحة وتفاهمات العمل العامة على نطاق واسع لصنع بيئة دولية أكثر شفافية وأكثر قابلية للتنبؤ بها وأقل خطورة. هذه الترتيبات تساعد في حل مشاكل التنسيق، مما يجعل التعاون أسهل. تستلزم السياسة الدولية تعاونًا أكثر أهمية وأهم بكثير مما يتوقعه الواقعيون، وهو تعاون دائم عندما يلبي الاحتياجات والمصالح الهامة.(٤٤)

ت- التنافس

الاستنتاج الرئيسي لليبراليين -من الناحية النظرية والتطبيقية- هو أن المعضلة الأمنية ليست متأصلة في السياسة الدولية. يمكن للدول -وكثير منها كذلك- أن تصل إلى مستوى مرضي من الاتفاق والتعاون الذي يجعلها مدججة بالسلاح -حتى بأسلحة الدمار الشامل- ولا يقودها ذلك إلى اعتبار بعضها البعض تهديداً جوهرياً. هناك استشهاد واسع النطاق من هذا التفاعل الحميد هو مجتمع أمني تعددي، والأعضاء يتمتعون بالسيادة ومجتمع أمن من حيث أنهم لا يخشون بعضهم البعض.(٤٥)

42- Snyder, J. "One World, Rival Theories." Foreign Policy, November/December. 2004. p56.
43- Ibid. p56.
44- Collins, Alan. 2007. Op Cite. p26.
45- Ibid. p27.

لبناء مثل هذا المجتمع الليبرالي، يُعتقد أن تفاعلات المكافآت تساهم بشكل كبير في الحد من الصراع والتنافس، وزيادة التعاون، ونمو الإدارة الدولية، وبالتالي تحسين الأمن للدول والمجتمعات والنظام. المشاركة ليست فقط تدفقات التجارة والاستثمار، ولكن تدفقات المعلومات والتكنولوجيا والترفيه والفنون والطلاب والسياح وما إلى ذلك. فهي تساعد في الحد من سوء الفهم والمفاهيم الخاطئة، وتسهيل التعاون، وبناء ترابط صحي وتقدير للمصالح المشتركة، وكلها تقلل من فرص الصراع والحرب. لذلك يجب النظر إلى المجتمعات المغلقة والحكومات التي تسيطر عليها بإحكام بعين الشك والعداء في بعض الأحيان ليس فقط بسبب سياساتها المحددة، ولكن بسبب تصادمها بشكل عام مع ما يجعل العالم أفضل وأكثر أمانًا وسلمًا.(٤٦)

في نهاية المطاف، هذا يدعو إلى التفكير في السياسة الدولية باعتبارها البناء التدريجي ومواصلة تطور المجتمع الدولي الفعال، العالمي أو الإقليمي. يقترح المنظور الليبرالي بإن الوقت قد حان للناس والحكومات لتقبل أن الأمن مترابط، والسعي من جانب واحد من جوانب الأمن هو غير مجدي في نهاية المطاف. لقد توصل الليبراليون إلى تقدير أن التفاعلات الاقتصادية والاعتماد المتبادل ينتجان مزيدًا من الرفاهية مقارنة بالسلع التجارية التنافسية التي يتم بموجبها تنظيم التفاعلات الاقتصادية لتوفير مكاسب أكبر لبلدك من الجانب الآخر. إنهم يأخذون نظرة عالمية على البيئة والإرهاب والأوبئة والكوارث وليست وطنية ضيقة – باعتبارها الأساس العملي الوحيد لمواجهة هذه المشاكل. تطوير المجتمع ليس بالأمر السهل ولكنه تحد مألوف؛ كان بناء المجتمع صعباً منذ مدة طويلة داخل الدول أيضًا، ولكن ليس مستحيلًا.(٤٧)

ث–التصورات الليبرالية حيال السياسة الدولية والجهات الفاعلة

تتوقع النظرة الليبرالية للسياسة الدولية المثالية تخفيضات إضافية طوعية كبيرة في الفوضى واستقلال الدولة مع مرور الوقت، وتدخلات قسرية على استقلالية بعض الدول المزعجة. ستحتفظ الدول والمجتمعات باستقلالية وسيادة كبيرة، لكن العديد من الجهات الفاعلة من غير الدول (المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإنسانية الدولية) سوف تزدهر، مما يساهم في زيادة مطردة في الرفاه العام. يرى بعض الليبراليين أن هذا النوع من العالم ينبثق من التطور الاقتصادي المستمر بالإضافة إلى ظواهر مثل العولمة وثورة المعلومات. وهكذا، تتطور السياسة الدولية بعيدًا عن الصورة الواقعية لعالم هوبز.(٤٨)

هناك عنصر قوي آخر في المنظور الليبرالي وهو التأكيد على أنه بما أن الدول تعكس تفضيلات العناصر السياسية المحلية المؤثرة، فإن طبيعة السياسة الدولية تتأثر بشدة بالطابع المحلي للدول وأنظمتها السياسية ومجتمعاتها. إن طبيعة الحكومة سياسيا، وطبيعة مجتمعها، تفعل الكثير لتشكيل سلوكها الخارجي، وبالتالي،

46- Ibid. p27.
47- Dunne. Tim & Kurki. Milja & Smith. Steve. Op Cite. p106.
48- Collins, Alan. 2007. Op Cite. p27.

طبيعة الجهات الفاعلة في النظام الدولي لتشكيل شخصيتها. لذلك تتباين السياسة الدولية بين الدول المتمتعة بالاستقلالية وفقًا لطبيعة الأعضاء.[٤٩]

ج- التصورات الليبرالية حيال الامن

فيما يتعلق بالأمن، فإن هذا التأكيد له أصول متعددة. في أوائل القرن العشرين، كان هناك تركيز متزايد على التأثير المزعوم للاقتصادات الرأسمالية وترابطها المتزايد. من المفترض أن الأعمال التجارية وغيرها من المصالح المحلية في مثل هذه المجتمعات، وخاصة تلك المشاركة بشكل مكثف في التجارة والاستثمار الأجنبي، ستعارض الحرب باعتبارها مدمرة ومكلفة من حيث مصالحها. الحرب كانت سيئة للأعمال التجارية، والتوسع الرأسمالي كان يدل على أن الحرب لم تعد ضرورية للتنمية الوطنية. بشكل أو بآخر، تظل هذه الفكرة مؤثرة، على سبيل المثال، كان تعزيز الترابط الاقتصادي كمساهمة مهمة في السلام أساسًا رئيسيًا للتكامل الأوروبي.[٥٠]

هناك المتغيرات المعاصرة لوجهة النظر هذه. أحدهما هو الحجة القائلة بأنه عندما تصل النخب الوطنية إلى السلطة لدى أعضاء نظام دولي إقليمي ملتزم بالنمو الذي تقوده الصادرات من أجل التنمية الوطنية السريعة، فإنهم يرون أن وجود بيئة إقليمية يسودها السلام أمر حاسم (الحرب سيئة للأعمال التجارية). نتيجة لذلك، يحاولون حل أو التقليل من شأن دولهم، والصراعات، وتشجيع الاسترخاء في التوترات، وخفض الإنفاق العسكري، وتوسيع التعاون الإقليمي في أشياء مثل الحد من الأسلحة. والنتيجة هي انخفاض حاد في الحرب وتعزيز الأمن القومي والإقليمي. ومن الأمثلة التي كثيراً ما يتم ذكرها نظام شرق آسيا الدولي على مدار العقود الماضية.[٥١]

النهج الليبرالي أكثر تفاؤلاً بشأن الأمن من النهج الواقعي، حيث يتوقع أن يؤدي انتشار الديمقراطية والرأسمالية والتنمية الوطنية وتفاعلات الترابط إلى تعديل النظام وأعضائه وترابطهم ومصالحهم المتصورة وقدرتهم على التفاعل بسلام.[٥٢]

ثانياً: انقسام الليبراليين في تصوراتهم للأمن

وبشكل مماثل للواقعية، فإن الليبرالية ليست نظرية واحدة. على الرغم من أن جميع النظريات الليبرالية تشير إلى تعاون أكثر انتشارًا مما يسمح به الجناح الدفاعي للواقعية، فإن كل نظرة تقدم وصفة مختلفة لذلك[٥٣]. تفترض إحدى إصدارات الفكر الليبرالي أن الترابط الاقتصادي سيثني الدول عن استخدام القوة

49- Ibid. p27.
50- Walt, Stephen. M. 1998. Op Cite. p32.
51- Ibid. p32.
52- Dunne. Tim & Kurki. Milja & Smith. Steve. Op Cite. p91
53- Walt, Stephen. M. 1998. Op cite. p32.

ضد بعضها البعض لأن الحرب ستهدد الازدهار. ويرى إصدار آخر أن انتشار الديمقراطية هو مفتاح السلام العالمي، بناء على الادعاء بأن الدول الديمقراطية أكثر سلما بطبيعتها من الدول الاستبدادية. وهو اعتقاد يفترض بأنه على الرغم من أن الديمقراطيات على ما يبدو تخوض الحروب بشكل مشابه للدول الأخرى، فإنها نادرا ما تحارب بعضها البعض. تُعرف هذه النظرية باسم نظرية السلام الديموقراطي، والتي يمكن اعتبارها نسخة معاصرة عن نظرية إيمانويل كانط (١٧٩٥) حول "السلام الدائم". ويخشى البعض من أن نظرية السلام الديمقراطي يمكن أن تستخدم لتبرير استخدام القوة ضد الأنظمة غير الديمقراطية بغية تحقيق سلام دائم، في "حملة صليبية ديمقراطية". كان الاعتقاد بأن "الديمقراطيات لا تقاتل بعضها البعض" مبرراً هاماً لجهود إدارة كلينتون لتوسيع دائرة الحكم الديمقراطي(٥٤). بينما يفترض إصدار ثالث أكثر حداثة للنظرية الليبرالية في أن المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الدولية وصندوق النقد الدولي يمكن أن تساعد في التغلب على سلوك الدولة الأناني، وذلك بشكل أساسي من خلال تشجيع الدول على التخلي عن المكاسب الفورية لتحقيق فوائد أكبر من خلال التعاون الدائم. تُعرف هذه الليبرالية أيضًا باسم "الليبرالية المؤسسية" أو "المؤسساتية الجديدة"، التي تعتمد على عناصر من مثالية (ويلسون).(٥٥)

الإصدار اللاحق لليبرالية هو، الليبرالية الوظيفية (أو الوظيفية الدولية)، وتبشر بالتعاون الدولي كوسيلة لتخفيف العداء في البيئة الدولية. في الواقع، ترتبط الوظيفية ارتباطًا وثيقًا بالليبرالية وتشترك في مبادئ متشابهة حول السلام والحرية، لكنها تركز على وظيفة النظام وليس على الجهات الفاعلة فيه. فبدلاً من المصلحة الذاتية للدولة القومية، تضع الوظيفية المصالح والاحتياجات المشتركة للدول أولاً. ولهذا السبب، كانت الوظيفة تقود الطريق في عملية العولمة. وفقا للوظيفيين، النموذج يتبع الوظيفة في عملية الاندماج. تصبح وظيفة المنظمة الدولية نوع السلطة التي تحدد اتجاهها داخل منطقة محددة. وتعزز هذه العملية الحوكمة الجماعية وتخلق ترابطاً، مما يؤدي إلى القبول الواسع لمبادئ النظام الدولي وبالتالي تلبية الاحتياجات الإنسانية عموما (بدلاً من التركيز على المواضيع الوطنية) والمساهمة في الرفاهية الجماعية. أيديولوجياً –وفقا لليبرالية الوظيفية– فإن هذه العملية ستؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من الصراع والفقر العالميين.(٥٦)

تتمتع الليبرالية بحضور قوي بين الطيف السياسي الكامل للعالم الغربي، من المحافظين الجدد إلى المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو أمر واضح إلى حد كبير. ولذلك، ليس من المستغرب أن يتم استحضار المواضيع الليبرالية بشكل مستمر كرد فعل على المعضلات الأمنية المعاصرة.(٥٧)

54- Ibid. p39.
55- Ibid. p32.
56- Ibid. p33.
57- Snyder, J. Op cite. 57.

المبحث الثاني: دراسات الأمن النقدية

"الدراسات الأمنية النقدية" عنوان تم وضع إحدى أصوله في مؤتمر عُقد في جامعة يورك في كندا عام ١٩٩٤. وكتسمية، تم خوضها والتنافس في تحديدها أكثر من تطبيقها. كما ان العنوان لا يشير إلى مجموعة متماسكة من وجهات النظر أو "نهج" محدد للأمن، بل يدل على الرغبة، إنها رغبة في تجاوز هياكل الأمن كما تمت دراستها وممارستها خلال الحرب الباردة، ولا سيما الرغبة في القيام بهذه الخطوة باعتبارها شكلاً من أشكال النقد.(٥٨)

لقد تم تبني شكل "الدراسات الأمنية" في مقابل "الدراسات الأمنية النقدية" بتوجيه دقيق من بعض أنصار النهج التقليدي، فمثلا، عرف "والت" الدراسات الأمنية على أنها: (٥٩)

"يمكن تعريف الدراسات الأمنية على أنها دراسة تهديد القوة العسكرية واستخدامها والسيطرة عليها. هذا الحقل المعرفي يستكشف الظروف التي تجعل استخدام القوة أكثر ترجيحًا، والطرق التي يؤثر بها استخدام القوة على الأفراد والدول والمجتمعات، والسياسات المحددة التي تتبناها الدول من أجل التأهب للحرب أو منعها أو الانخراط فيها."

إن التركيز على التهديد باستخدام القوة العسكرية والسيطرة عليها فرض سلسلة من القيود المهمة على دراسة الأمن في هذه الفترة. القوات العسكرية عادة ما تكون حكرا على الدول، وما هو أكثر من ذلك، هناك افتراض معياري أنها يجب أن تحافظ على الدول، حتى عندما لا تتمكن من ذلك فعلا. في الواقع، التعريف المشترك للدولة هي تلك المؤسسة التي تحتكر وسائل العنف المشروعة. لذلك، من خلال دراسة تهديد القوة العسكرية واستخدامها والسيطرة عليها، تُميّز الدراسات الأمنية وضع الدولة. علاوة على ذلك، فإن مثل هذا النهج يعني أن الدولة هي الهدف الأساس الذي يجب تأمينه، أي أن الدولة هي موضوع الأمن المرجعي. أخيرًا، والأكثر وضوحًا، إن التفكير في الأمن باعتباره تهديدًا للقوة العسكرية واستخدامها والسيطرة عليها يحد من فهم الأمن في مقابل الأمن العسكري، ويجعل أشكالًا أخرى من الأمن كشيء آخر.(٦٠)

لقد جمع المؤتمر –الذي عُقد في جامعة يورك في تورنتو عام ١٩٩٤– من جميع أنحاء العالم مجموعة متنوعة من العلماء، صغارًا وكبارًا، مع اهتمامات في مجال الأمن ومع قلق حول اتجاه الدراسات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بشكل مبكر. خلال المناقشات التي دارت داخل وحول هذا المؤتمر، بدأت تسمية "الدراسات الأمنية النقدية" يتم تطبيقها على المشروع الفكري الذي جذب المشاركين إلى المؤتمر، وتم

58- Collins, Alan. 2007. Op Cite. p54.
59- Ibid. p54.
60- Ibid. p55.

استخدامه كعنوان للكتاب الصادر عن المؤتمر، تم تحريره بواسطة "كيث كراوس" و"مايكل ويليامز" في العام ١٩٩٧.[٦١]

كان المؤتمر والكتاب تعبيراً عن الرغبة في الحصول على وجهات نظر نقدية واعية حول الأمن. وفي مساهمتهم في هذا المجلد، سعى كل من "ويليامز وكراوس" إلى تحديد نطاق الدراسة الأمنية النقدية، وقد كان بمثابة حجر الأساس في تطوير دراسات الأمن النقدية. لقد بدأوا حالتهم للدراسات الأمنية النقدية من المخاوف المتعلقة بالمفهوم التقليدي للأمن. وعلى وجه الخصوص، بدأ ويليامز وكراوس بالتشكيك في موضوع الأمن المرجعي: من أو ما الذي يجب تأمينه؟. جواب المدارس التقليدية على هذا السؤال هو أن الموضوع المرجعي هو الدولة: يشير الأمن إلى حماية الدولة من التهديدات الخارجية، ويعتبر الأشخاص الذين يعيشون داخل أراضي الدولة آمنين إلى درجة ما طالما أن الدولة آمنة. على حد تعبير ويليامز وكراوس، مثل هذه النظرة تقلل إلى حد كبير من الأمن بالنسبة للفرد إلى المواطنة، ومع ذلك، فإن بقاء شعب بدون دولة يبقى غالبًا أحد أكثر الظروف غير الآمنة في الحياة الحديثة –شاهد الفلسطينيين–، تحجب هذه الخطوة الطرق التي تكون بها المواطنة أيضًا في صميم العديد من هياكل انعدام الأمن وكيف يمكن تهديد الأمن في العالم المؤقت بفعل الديناميات التي تتجاوز هذه المعايير. إذا كان التركيز على الدولة كموضوع مرجعي غير كافٍ، فماذا لو قمنا بضبط تركيزنا على الفرد البشري، أو ربما على المجتمع الذي يعيش فيه البشر؟ في الواقع، ماذا لو سألنا عن أمن الإنسانية ككل، بما يتجاوز حدود الدول التي يجد معظمنا أنفسنا فيها الآن؟ هذه هي الأسئلة التي طرحها "ويليامز وكراوس" كأساس لدراسات الأمنية النقدية. يجادلون بأن طرح مثل هذه الأسئلة يفتح أجندة واسعة ومعقدة للدراسات الأمنية، وهي أجندة خفية إلى حد كبير بسبب التركيز التقليدي على الدولة والجيش. فجأة يمكننا أن نسأل عن الطرق التي تشكل بها الدول تهديدات لشعوبها، وكذلك السؤال عن مسؤولية توفير الأمن عندما لا تنهض الدولة بواجبها في توفيره.[٦٢]

وبينما كان توسيع نطاق جدول الأعمال الأمنية يعد السمة الهامة للأسس التي حاول وليامز وكراوس وضعها، فقد كان الأهم من ذلك هي الآثار المعرفية التي اِستخلصوها من التحديات التي تواجه المفهوم التقليدي للأمن. وقد جادلوا بأنه من خلال النظر إلى الأفراد، ولا سيما المجتمعات التي يعيشون فيها، فإن أي دراسة أمنية نقدية يجب أن تأخذ بجدية الأفكار والاعراف والقيم التي تشكل المجتمعات التي يتعين تأمينها.[٦٣]

61- Jones, Richard Wyn. "Security, Strategy, and Critical Theory." American Political Science Association. 2000. p2.

62- Collins, Alan. 2007. Op Cite. p56.

63- Jones, Richard Wyn. Op Cite. p4.

لقد وضع وليامز وكراوس جدول أعمال من شأنه أن يجذب العلماء والمختصين الى العمل والاجتهاد في تطوير الدراسات الأمنية النقدية، سيما فيما يتعلق بما يلي: (٦٤)

- **التشكيك في الموضوع المرجعي للأمن:** في حين كانت الدول مهمة بشكل واضح، لكن البشر كانوا غير آمنين بطرق عديدة وذلك على خلاف الدول والقوة العسكرية؛ الدراسات الأمنية النقدية سوف تشارك في البحوث التي أدركت هذا الأمر وتستكشف آثاره.
- **عدّ الأمن أكثر من مجرد الأمن العسكري:** وبمجرد ما يتم إعادة النظر بالموضوع المرجعي، كذلك كانت الأسئلة حول ما الذي جعل المواضيع المرجعية غير آمنة، وكيف يمكن للأمن ان يتحقق، سواء بالنسبة للدولة ولأي مواضيع مرجعية أخرى؟
- **تغيير طريقة دراسة الأمن،** أن الوضعية التي تفترضها المناهج التقليدية للأمن لا يمكن الدفاع عنها؛ في الواقع، بمجرد النظر في الطريقة التي تتشكل بها المجتمعات البشرية من خلال الأفكار والأعراف والقيم، يصبح من الواضح أن هذا ينطبق حتى على الدولة، وبالتالي فان الدراسات الأمنية النقدية تصبح شكلا من اشكال المعرفة في مرحلة ما بعد الوضعية.

ومع انبثاق الدراسات الأمنية النقدية، استجاب مجموعة من العلماء والمختصين لهذه الدعوة بطرق مختلفة، ووضعت الأسس للتباين في الدراسات الأمنية النقدية التي لوحظت فيما بعد.

ومن ثم، ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين أيضاً، يركز المطلب الأول على مدرسة كوبنهاغن التي قدمت مناقشة علمية حول "توسيع" نطاق الأمن ليشتمل على قضايا أو قطاعات أخرى غير العسكرية. في حين، يُركز المطلب الثاني على المدرسة الويلزية والتي قدمت مناقشة علمية حول "تعميق" الأمن، والذي يدور حول الموضوع المرجعي للأمن.

المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن: توسيع نطاق الدراسات الأمنية

في العام الذي تلا ظهور الدراسات الأمنية النقدية، قام "باري بوزان" و"أول ويفر" و"جاب دي وايلد" بنشر "الأمن: إطار جديد للتحليل" (١٩٩٨). وكان القصد من هذا الكتاب ان يكون بمثابة بيان شامل نسبياً لما أصبح يعرف باسم مدرسة كوبنهاغن.(٦٥) سنقوم في هذا المطلب بتحليل تطور الدراسات الأمنية ومفهوم الأمن من حيث اتساع نطاق الدراسات الأمنية، وكذلك تسليط الضوء على بعض التطبيقات

64- Collins, Alan. 2007. Op Cite. pp57-58.
65- Ibid. p60.

العملية لهذه التوسعة المقترحة. وفي المطلب الثاني سنوضح كيف تم الطعن بهذا النهج الأمني القائم على "محورية–الدولة" في الدراسات النقدية التي قدمتها المدرسة الويلزية.

أولاً: توسيع نطاق الدراسات الأمنية: ما هي مصادر التهديد للأمن؟

منذ نهاية الحرب الباردة فصاعدا، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بدأ علماء العلاقات الدولية في التركيز على الحاجة إلى فهم أوسع للأمن. لقد زعموا أنه من المضلل قصر تحليل الأمن على التهديدات العسكرية التقليدية وسلامة أراضي الدول. وانتقدوا التضييق الشديد لمجال الدراسات الأمنية التي فرضتها الهواجس العسكرية والنووية للحرب الباردة. لقد جادلوا بأن هذه التهديدات التقليدية لم تختف، لكن مصادر التهديد الأخرى غير العسكرية تبدو الآن أكثر إلحاحًا. على الرغم من أن القليل من العلماء اليوم يدافعون عن هذا التعريف الضيق للأمن، لكن، لا يوجد توافق في الآراء حول ما يجب أن يكون عليه التصور الأكثر شمولية[٦٦].

لقد قدم "باري بوزان" وزملاؤه إحدى أبرز المحاولات لتوسيع جدول أعمال الأمن (ولاسيما في كتابه الموسوم "الناس والدول والخوف" ١٩٩١، وكذلك كتابه المشترك مع زُملائه "أول ويفر" و"جاب دي وايلد" والموسوم "الأمن: إطار جديد للتحليل" ١٩٩٨). لقد كان "الأمن: اطاراً جديداً للتحليل" مبني على اثنين من التطورات المفاهيمية الهامة في دراسة الأمن: فكرة باري بوزان عن "التحليل القطاعي للأمن" ومفهوم أول ويفر "للأمننة". وقد ساعدت كِلا هاتين الفكرتين في اثراء الدراسات النقدية للأمن.[٦٧]

وفيما يتعلق بـ "التحليل القطاعي للأمن" فقد شدد بوزان على أن أمن الجماعات الإنسانية يتأثر بعوامل في خمسة قطاعات رئيسية: عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية. بشكل عام، يتعلق الأمن العسكري بالتفاعل على مستويين من القدرات الهجومية والدفاعية للدول، وتصورات الدول عن نوايا بعضهم البعض. وفيما يرتبط بالأمن السياسي بالاستقرار التنظيمي للدول، وأنظمة الحكم والإيديولوجيات التي تمنحهم الشرعية. بينما يدور اهتمام الأمن الاقتصادي بالوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة. أمّا الأمن المجتمعي فيتعلّق بالاستدامة –ضمن حدود مقبولة للتطور– للأنماط التقليدية للغة والثقافة والدين والعُرف والهوية الوطنية. وتتعلق مخاوف الأمن البيئي بصيانة المحيط الحيوي المحلي وعلى مستوى الكوكب باعتباره نظام الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه جميع المؤسسات الإنسانية الأخرى. ويؤكد بوزان على أن هذه القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض. كل واحد من هذه القطاعات –انفة الذكر– يحدد نقطة محورية ضمن المشكلة الأمنية، ولكن كلها

66- Chapter iii "concept of security in the changing international relations." p125. http://tinyurl.com/ycjuvwzj

67- Collins, Alan. 2007. Op Cite. p60.

منسوجة معًا في شبكة من الروابط. القاسم المشترك بينهما هو التهديدات لـ والدفاع من قِبل "الدولة". وبعبارة أخرى، فإن مفهوم بوزان للأمن، حتى مع الصياغة من حيث خمسة قطاعات، يعتبر الدولة –وسيادة الدولة– الموضوع المرجعي الأساسي للأمن (the core referent object of security)[٦٨]. ومما يجدر ذكره ان هذا النهج الأمني القائم على "محورية–الدولة" يعد من بين أهم الانتقادات التي طرحتها المدرسة الويلزية والذي سنتعرض له في المطلب الثاني.

أما مفهوم "الأمننة" الذي طرحه "أول ويفر" فهو نموذج يشرح الانتقال الذي يمكن من خلاله نقل قضية، مثل الأنفلونزا، من المجال غير السياسي إلى المجال السياسي، وفي النهاية إلى مجال الأمن. عملياً، يوفر مفهوم الأمننة إطار عمل للتحليل يحدد الأمن ويحدد كيفية تحويل قضية معينة إلى مؤمننة أو غير مؤمننة، مع إيلاء اهتمام خاص للإجراءات والسلوك المطلوب –عادة من قبل الدولة– في كل مرحلة، وذلك لأن هذه الإجراءات مبررة تحت عنوان متابعة الأمن. في إطار نموذج الأمننة، يمكن أن يكون "الموضوع المرجعي/the referent object" المراد تأمينه أفرادا وجماعات، مثل أولئك الذين يعانون من مرض مزمن، فضلا عن قضايا مثل الاستقرار الاقتصادي أو السيادة الوطنية.[٦٩]

في السنوات الأخيرة، جادل عدد من الباحثين بتوسيع جدول الأعمال الأمني ليشمل مجموعة متنوعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والديموغرافية. ومن بين أكثر القضايا الأمنية غير التقليدية التي نوقشت هي الإرهاب العابر للحدود الوطنية، والجريمة المنظمة، والهجرة الدولية، وطالبو اللجوء، والتدهور البيئي. وكذلك، تناول كلٌ من "آلان كولنز" و"بأول وليامز" في كتابيهما –"الدراسات الأمنية المعاصرة ٢٠١٣"[٧٠] و "مقدمة في الدراسات الأمنية ٢٠٠٨"[٧١]– فحص ودراسة مجموعة واسعة من "الفئات الجديدة" من التحديات الأمنية، بما في ذلك انتشار الأسلحة والهجرة الدولية والجريمة عبر الوطنية، والحروب الإثنية، وتدهور البيئة، وتجنيد الأطفال، والفقر، وتجارة الهيروين والكوكايين، وأعمال القرصنة، والانتشار عبر الوطني للأوبئة والأمراض المعدية، وحركات السكان الجماعية غير المنظمة. ووفقاً لـ "آلان كولنز" و"باول وليامز"، من المحتمل أن تتصف البيئة الأمنية المستقبلية بوجود العديد من التهديدات، إذ يتطلب كل منها اهتمام صناع السياسة الدوليين. ومن المحتمل أن تحتل جميع الموضوعات آنفة الذكر مكانة بارزة في الخطاب العالمي للسلم والأمن الدوليين.

68- Williams, Paul D. "Security Studies: An Introduction." Routledge. 2008. p.4.
69- Collins, Alan. 2013. Op Cite. p132.
70- Ibid. p132.
71- Williams, Paul D. Op Cite. p4.

إن التأثير المتزايد للباحثين الذين يسعون إلى "توسيع" جدول الأعمال الأمني له آثار هامة على كِلا الخطابات الأكاديمية والسياسية. منذ أواخر القرن الماضي فصاعدا، كان هناك اتجاه بين الأكاديميين وسلطات إنفاذ القانون والمفكرين السياسيين لتطوير مفهوم الأمن الذي يربط بين مجموعة من قضايا الأمن المتنوعة مثل "الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجرة غير القانونية وطالبي اللجوء".

على الرغم من تأثير مدرسة كوبنهاغن على الدراسات الأمنية النقدية، إلّا أن مدرسة كوبنهاغن سعت إلى أن تنأى بنفسها عن الدراسات الأمنية النقدية. ويعزى ذلك جزئيًا إلى أن نهج كوبنهاغن يعترف بالبناء الاجتماعي للحياة الاجتماعية، لكنه –أي نهج كوبنهاغن– يزعم بأن البناء في المجال الأمني مستقر بما فيه الكفاية على المدى الطويل وانه يمكن معاملته على أنه موضوعي. بكلمة أخرى، يُفسر الباحثون نأي مدرسة كوبنهاغن بنفسها عن الدراسات الأمنية النقدية بسبب عدم الاتساق المتأصل في النهج بين "التحليل القطاعي للأمن" ومفهوم "الأمننة" الذي يتيح تعدد المواضيع المرجعية للأمن.(٧٢)

الفصل الواضح بين مدرسة كوبنهاغن والدراسات الأمنية النقدية قد فعل أكثر من مجرد إعلان أن كوبنهاغن متميزة بطبيعتها. إذ أن سعي كوبنهاغن إلى التمييز بين نهجها الخاص والدراسات الأمنية النقدية، أدى إلى إنتاج الدراسات الأمنية النقدية باعتبارها "مدرسة ناشئة" ويصفوها بشكل مختصر بـ CSS.(٧٣)

ثانياً: الهجرة الدولية

وينظر إلى الهجرة بشكل متزايد من خلال العدسات الأمنية، وخاصة في أوروبا. فقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد الأعمال الأكاديمية العلمية التي تستخدم مفهوم الأمن لدراسة الجوانب المختلفة للهجرة في أوروبا. لقد قدم "ميرون واينر" (١٩٩٢) واحدة من أوائل التقارير الأكاديمية العلمية عن الربط بين الهجرة الدولية والأمن. إذ عرض الأمن باعتباره بنية اجتماعية، ومن ثم، فقد حدد "واينر" خمسة أنواع من الحالات التي قد تنظر فيها الدول المستقبلة للمهاجرين على أنهم يشكلون تهديدات أمنية. الأول، هو عندما يوتّر المهاجرون العلاقات بين البلدان المرسلة والمستقبلة، وهي حالة قد تنشأ عندما يعارض اللاجئون والمهاجرون بنفسهم لنظام بلدهم الأصلي. والثاني، هو عندما ينظر إلى المهاجرين على أنهم تهديد سياسي أو خطر أمني على نظام الدولة المستقبلة. والثالث، هو عندما ينظر إلى المهاجرين على أنهم يشكلون تهديدًا لثقافة الدولة المستقبلة. والرابع، هو عندما ينظر إلى المهاجرين على أنهم بمثابة مشكلة اجتماعية أو اقتصادية بالنسبة للبلد المضيف. واخيرا، يكون الخامس عندما يستخدم البلد المستقبل المهاجرين كأداة للتهديد ضد بلدهم الأم.(٧٤)

72- Collins, Alan. 2007. Op Cite. p61.
73- Ibid. p61.
74- Williams, Paul D. Op Cite. pp470-471.

في منشور آخر، حدد لوهرمان (٢٠٠٠) اربعةَ طرق يُنظر من خلالها إلى المهاجرين على أنهم بمثابة قضية أمنية في البلدان الغربية. أولاً، يُنظر إلى المهاجرين على أنهم يشكلون تهديداً للنظام العام، حيث يُزعم أنهم متورطون في أنشطة إجرامية مثل الاتجار بالمخدرات، أو الاتجار بالبشر، أو السرقات، أو الإرهاب. ثانياً، يعتبر المهاجرون ذوو أنماط الحياة الثقافية المختلفة تهديداً للهوية و "الأمن المجتمعي". ثالثاً، يُنظر إلى المهاجرين على أنهم يؤثرون على السياسات المحلية والخارجية للبلد المضيف، مما يمكن أن يعزز التوتر السياسي بين البلد المتلقي وبلدهم الأصلي. رابعاً، تعتبر الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر من القضايا الأمنية الهامة بشكل متزايد. في هذا السياق، جادل عدد من الباحثين بأن المهاجر غير الشرعي هو المتسبب الأصلي للاتجاه نحو عدم انتظام الهجرة وأمننتها.(٧٥)

المطلب الثاني: – المدرسة الويلزية: إعادة النظر في مركزية–الدولة

بالإضافة إلى النقد الذي قدمته مدرسة كوبنهاغن حول توسيع نطاق الدراسات الأمنية لتشمل القضايا غير العسكرية، فقد تم الطعن من قبل المدرسة الويلزية أيضاً بالتفكير التقليدي حيال الأمن وانتقدت النهج القائم على مركزية–الدولة الذي تتبناه المناهج التقليدية في تصور وشرح الأمن ولاسيما الواقعية. من وجهة نظر المدرسة الويلزية، فإن التركيز الذي تتمتع به الدولة لا يكفي لمعالجة مشاكل الأمن "المشترك" أو "الإنساني"، واللذان بحاجة إلى دراسة على مستوى المجموعات الفردية أو شبه الحكومية أو على مستوى الإنسانية ككل. ويرتبط هدفهم القائم على توسيع النقاش الأمني ارتباطًا وثيقًا بالمناقشة الرئيسية التي تمت مناقشتها في المطلب السابق. وكما يؤكد "وين جونز" قائلا "عندما يبدأ المرء بالتركيز على المرجعيات الأمنية البديلة عن الدولة، يصبح من الواضح أن التهديدات "الوجودية" لتلك المرجعيات –سواء كانت أفراداً أو أمماً أو هلم جرا– أوسع بكثير من تلك التي تشكلها القوة العسكرية".(٧٦)

يتضمن هذا المطلب ثلاث نقاط، حيث يتم مناقشة إعادة النظر في الموضوع المرجعي للأمن في النقطة الأولى، بينما يقدم النقطة الثانية والثالثة نماذج مقترحة لتكون موضوعًا مرجعيًا بديلا للأمن.

أولاً: إعادة النظر في الموضوع المرجعي للأمن: الأمن لمن؟

إن مركزية الدولة في النهج التقليدي للأمن هي نتاج لحقيقة أن هذا النهج يعتمد في حد ذاته على فهم واقعي للسياسة العالمية. وكما لاحظنا، فإن محورية–الدولة هي إحدى المعتقدات المركزية للواقعية. فمن منظور واقعي، سوف تتصرف الدول بطرق معينة تركز خلالها فقط على الدولة بغض النظر عن تكوينها الداخلي بسبب التأثير المقيّد للفوضى الدولية. وهكذا، "ما تزال الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية على الساحة

75- Ibid. p471.
76- Jones, Richard Wyn. Op Cite. p.5.

العالمية ومن المرجح أن تظل كذلك في المستقبل المنظور"[٧٧]. وقد طرح بوزان تبريرين رئيسين لاعتماد هذا المنظور القائم على مركزية–الدولة: في رأيه، يتم التوسط بين الديناميات الأمنية على المستوى الدولي والمستوى الداخلي من خلال الدولة، ويمكن للدول في الواقع أن تزود الأفراد بمستوى من الأمن.[٧٨]

ويستند النزاع الرئيسي بين المدرسة الأمنية التقليدية (الواقعية) والمدرسة (الويلزية) على الموضوع المرجعي بمعنى من سيكون آمنًا؟ تصور مدرسة ويلز للأمن هو مختلف تماما عن النهج التقليدي أي وفقا لمدرسة ويلز فالأمن هو في الأصل تحرير البشر. بالنسبة إلى المنظّرين في المدرسة الويلزية فإن الموضوع المرجعي للأمن هو البشرية بشكل عام وليس الدولة، ولا يمكن استخدام الدولة إلا كأداة (وسيلة) وليس الغاية لتحقيق أمن البشرية. وفقا للمدرسة الويلزية، فإن التفكير التقليدي حول الأمن تسبب في الأمراض والوفيات وقمع الملايين والفقر في العالم. لم تنظر المدرسة الويلزية إلى حالة الفوضى في العالم كأمر يمنح الحق للواقعية، ولكنهم يتبعون منهجًا آخرًا إيجابيًا وهو إننا نحن أنفسنا أنشأنا هذه الفوضى[٧٩]. وفي ذات السياق فقد أضاف "براون" قائلاً: "بأن العدسة المتمحورة حول الدولة فشلت في إلقاء الضوء على العديد من التطورات الهامة التي تحدث داخل وخارج وعبر اختصاص الدول القومية التي تخلق تناقضات خطيرة في السياسة والمجتمع الدوليين". ويشدد "براون" على أن الدول القومية أصبحت عاجزة بشكل متزايد في التعامل بمفردها –أي من خلال القوانين الوطنية والمؤسسات الوطنية– مع تهديدات الأمن والسلامة: "الجيوب السيادية الوطنية للأمن والنظام، المسيّجة بـ'الفوضى' في العالم بأسره، أصبحت غير قابلة للتطبيق". والمثال الصارخ على هذا الواقع الجديد هو البعد العابر للحدود الوطنية الذي يُشكله الإرهاب وكذلك مكافحة الإرهاب. فبما إن الإرهاب تم تسهيله من خلال تكنولوجيات الاتصالات والمواصلات الجديدة، وكذلك، بسبب حقيقة أن الإرهاب يُظهر نفسه في الشبكات عبر الوطنية، فإن مكافحة الإرهاب ستكون غير فعالة إلى حد كبير إذا تم إجراؤها من جانب واحد من خلال الوكالات الوطنية[٨٠].

لذا يمكننا أن نرى أن علماء مدرسة ويلز قد رفضوا بالكامل التعريف المركزي الذي يركز على النظرية الواقعية وأعطوا تعريفًا جديدًا تمامًا للأمن. في الواقع، ظهرت المدرسة الويلزية تماماً مثل مدرسة كوبنهاغن بعد الحرب الباردة، عندما جرى انتقال القضايا الأمنية الكبرى في العالم من دولة إلى أخرى إلى باقي الدول، كالإرهاب، والصراعات العرقية، وقضايا الأمن الإنساني، والفقر والقضايا البيئية.

77- Mearsheimer, J.J. "E.H. Carr vs. Idealism: The Battle Rages On." International Relations, vol. 19, no. 2, pp.139-152. 2005. pp139-140.

78- Jones, Richard Wyn. Op cite.. p15.

79- Jhandad, Junaid. "Security is an Essentially Contested Concept." ResearchGate, 2016. p5.

80- Altinpinar, Mustafa. "Adapting to a new security environment: Turky's border security." University of Portsmoth. 2016. p33.

ثانياً: الأمن المجتمعي

وسعياً لإعادة تصور مفهوم بوزان الأصلي للأمن الذي افترض خلاله بان المجتمع مجرد قطاع قد تتعرض فيه الدولة للتهديد، وضع "ويفر" مفهوم الأمن على أساس ازدواجية أمن الدولة والأمن المجتمعي. كِلا النوعين من الأمن يُركزان على القدرة على البقاء، ولكن الأول يعد السيادة كمعيار نهائي له بينما تدور مخاوف الأخير حول الهوية[٨١]. وفقا لـ "ويفر" فإن مخاوف الأمن المجتمعي هي:[٨٢]

قدرة المجتمع على الاستمرار في طبيعته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية. وبشكل محدد أكثر، يتعلق الأمر بالاستدامة، في إطار شروط مقبولة للتطور بالنسبة للأنماط التقليدية للغة والثقافة والجماعة والدين والهوية الوطنية والعرف. هذا التعريف يجعل من الصعب إعطاء أي تعريف موضوعي عندما يكون هناك تهديد للأمن المجتمعي. الأمن المجتمعي يدور حول الحالات التي ترى المجتمعات من خلالها وجود تهديدٍ من حيث الهوية.

يسلط مفهوم الأمن المجتمعي الضوء على وجود العديد من الظروف التي لا يصطف فيها أمن الدولة وأمن المجتمع وقد يكونان متعارضين مع بعضهما البعض[٨٣].

على الرغم من أن مفهوم الأمن المجتمعي يبدو أنه يفتح مجالات مثيرة للاهتمام للبحث التجريبي، إلّا أن العديد من علماء العلاقات الدولية انتقدوا مفهوم الأمن المجتمعي. إذ يجادل "ماك سويني" على سبيل المثال، بأن إحدى المشكلات الرئيسية في المفهوم الذي طرحه "ويفر وبوزان" هي أنه تم تطويره على أساس أن "المجتمع يدور حول الهوية"، بينما زعم "سويني" بإن كُلا من "المجتمع" و "الهوية" يعاملان على أنهما "واقع موضوعي، لا بد من اكتشافهما": إذ يُنظر إلى المجتمعات والهويات المجتمعية على إنها "أشياء" موجودة بشكل طبيعي. وهكذا، يمكن للمرء أن يجادل بأن مفهوم الأمن المجتمعي يهمل القيم الأخرى التي قد تراها المجموعات مهمة أيضًا.[٨٤]

ثالثاً: الأمن الإنساني

إن ظهور النقاش حول الأمن الإنساني كان عبارة عن نتاج لتلاقي عدة عوامل مع نهاية الحرب الباردة. حيث تحدت هذه النقاشات هيمنة التقاليد الواقعية في التركيز على الدول، إذ إنَّ انخفاض مخاطر الدمار المتبادل والتركيز على الأمن العسكري لمرحلة ما بعد الحرب الباردة أتاح لمفهوم أوسع بالنسبة للأمن في الظهور. وكذلك مع تزايد سرعة وتيرة العولمة وانخفاض خطر نشوب حرب نووية بين القوتين العظميين،

81- Collins, Alan. 2013. Op cite. p177.
82- Ibid. pp179-180.
83- Ibid. p180.
84- Ibid. p187.

والارتفاع الهائل في نشر وتعزيز الديمقراطية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان كلها فتحت الفضاء أمام مفاهيم كـ "التنمية" و"الأمن" لأجل أن يتم إعادة النظر بها(٨٥).

التعريف بمفهوم الأمن الإنساني

- يمكن القول بإن الأمن الإنساني يقوم على محورين رئيسيين: "أولا، السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والأمراض والقمع. ثانيا، الحماية من الاختلال المفاجئ والمؤذي في أنماط الحياة اليومية سواء في المنازل، أو الوظائف أو في المجتمعات المحلية"(٨٦).
- الهدف من الأمن الإنساني هو "حماية الكيفية الأساسية لحياة جميع البشر عبر اعتماد طرق تعزز الحريات وتلبي حاجات البشر"(٨٧).
- لا يركز الأمن الإنساني على الأسلحة، وإنما يهتم ويركز على كرامة الإنسان. ففي آخر المطاف، هو الطفل الذي يمكن إنقاذه من الموت، وهو المرض الذي يمكن الحيلولة دون انتشاره، وهو التوتر العرقي الذي يمكن حله لئلا ينفجر، وكذلك هو أحد المعارضين الذي لم يتم إسكاته بالقمع، وأخيرا هو روح الإنسان التي لا يتم سحقها(٨٨).
- الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني: "ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة. وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات. فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي"(٨٩).

85- Al-Rawashdeh Mohammad Salim. "Human Security and Rights in Middle East." International Journal of Social Science and Humanities Research. Vol. 3, Issue 4. 2015. p228.

86- "Human Development Report". 1994. Op Cite. 1994. p.23.

87- Alkire, Sabina. "A conceptual framework for human security". Center for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity (CRISE), "Queen Elizabeth House (University of Oxford)," no.2, (PDF). 2003. p2.

88– "Human Development Report". 1994. Op Cite. 1994. p.22

89- Kofi Annan. "Secretary-General Salutes International Workshop on Human Security in Mongolia." UN Press Release at May 8-10, 2000. https://www.gdrc.org/sustdev/husec/Definitions.pdf

يتضح وجود اتفاق بين التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن الإنساني عبر التصورات الأكاديمية التي عالجت المفهوم وهو تحويل الموضوع المرجعي للأمن من الدول إلى الناس، أي جعل وحدة التحليل الأساسية للمفهوم تتمثل في "الناس" بدلا من "الدولة" وذلك في سياق ما يواجهه أمن الأفراد من تحديات خطيرة. إن أول من لفت الاهتمام العالمي إلى مفهوم الأمن الإنساني هو "محبوب الحق"[٩٠] الاقتصادي والمنظر في مجال التنمية الدولية وذلك في "تقرير التنمية البشرية" ضمن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" 1994 الذي سعى في التأثير على قمة العالم 1995 للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. حيث جادل تعريف "الأمن الإنساني" من قبل التقرير بأن نطاق الأمن العالمي يجب توسيعه ليشتمل على التهديدات والمخاطر الكامنة في سبع مجالات هي [٩١]: "الأمن الاقتصادي"، "الأمن الغذائي"، "الأمن الصحي"، "الأمن البيئي"، "الأمن الشخصي"، "الأمن المجتمعي"، "الأمن السياسي".

ومن ثم، يتضح بإن الأمن الإنساني هو الصيغة أو النموذج الناشئ لفهم نقاط الضعف العالمية التي تتحدى أتباع المفهوم التقليدي للأمن القومي "National Security" من خلال التأكيد على أن "الموضوع المرجعي" المناسب للأمن يجب أن يكون الناس عوضا عن الدولة. ويقوم الأمن الإنساني على "محورية الإنسان" حيث يتم فهم الأمن بشكل متعدد التخصصات وينطوي على عددا من القطاعات البحثية. ويُعد نشر "تقرير التنمية البشرية" الصادر عن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" للعام ١٩٩٤ بمثابة علامة فارقة في مجال الأمن، حيث جادل التقرير بإن تحقيق "التحرر من الفاقة" و "التحرر من الخوف" لجميع الأفراد هو أفضل مسار للتصدي لمشكلة انعدام الأمن في العالم.[٩٢]

الإطار رقم (١): مقارنة المناهج التقليدية والنقدية للأمن

	الواقعية	الليبرالية	مدرسة كوبنهاغن	المدرسة الويلزية
المقترح النظري الأساسي	تتنافس الدول ذات المصلحة الذاتية باستمرار على القوة والأمن. في ظل الفوضى الدولية	الاعتبارات السياسية والاقتصادية تتجاوز الاهتمام بالقوة. مع الإقرار بالفوضى الدولية الممكن ترشيدها من خلال المؤسسات الدولية؛ التعاون بين الديمقراطيات	تسعى الدول لتحقيق السلامة والقوة العسكرية واستقرارها السياسي ورفاهها الاقتصادي واستدامة انماطها التقليدية المجتمعية وسلامة البيئة المحلية والدولية.	فالأمن هو في الأصل للإنسانية بشكل عام وليس الدولة، ولا يمكن استخدام الدولة إلا كأداة (وسيلة) وليس الغاية لتحقيق أمن الانسانية.

٩٠- محبوب الحق، خبير اقتصادي باكستاني وأحد منظروا التنمية الدولية، له مساهمة كبيرة في إنشاء مؤشر التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة.

91- "Human Development Report". 1994. Op cite, pp. 24-33.

92- Stefanovska, Olgica. "Human Security is an Emerging Paradigm for Understanding Global Vulnerabilities." 2014. p.1.

أعلى الفضائل	القوة؛ الأمن.	السلام؛ الحرية.	الأمن والسيادة؛ استقرار النظام وشرعية الحكم؛ الرفاه؛ استدامة اللغة والثقافة والدين والعُرف والهوية الوطنية؛ سلامة المحيط الحيوي البيئي المحلي والعالمي.	الحفاظ على الهوية المجتمعية. تحقيق أمن الناس (الأفراد، الجماعات، الإنسانية بمفهومها الأوسع) وتعزيز مستويات الدخل القومي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة
الوحدات الرئيسة للتحليل	الدول	الدول؛ الجهات الفاعلة غير الحكومية.	الدول	الأفراد، الجماعات العرقية، الإنسانية بمفهومها الأوسع.
الأدوات الرئيسية	القوة، بشكل أساسي العسكرية؛ الدبلوماسية	(انتشار القيم الديمقراطية، المنظمات الدولية، الترابط الاقتصادي)	القوة العسكرية؛ الشرعية السياسية؛ النمو الاقتصادي؛ الحفاظ على القيم والأنماط المجتمعية؛ صيانة البيئة	تحقيق ما بات يُعرف بـ: الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن البيئي والأمن الشخصي والأمن المجتمعي والأمن السياسي.
التهديد الرئيسي للأمن (القومي)	التهديد العسكري الخارجي	الأنظمة غير الديمقراطية	عسكري وسياسي واقتصادي واجتماعي وبيئي	الجوع والمرض والقمع والاضطرابات المفاجئة والضارة لأنماط الحياة اليومية الناتجة عن النمو السكاني بلا ضوابط؛ التفاوت في الفرص الاقتصادية؛ الهجرة الدولية المفرطة؛ التدهور البيئي؛ إنتاج المخدرات والاتجار بها؛ والإرهاب الدولي

الخاتمة:

تمتلك كلا من المدارس التقليدية –كالواقعية والليبرالية– والدراسات النقدية –التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن والمدرسة الويلزية– تفسيرها الخاص للأمن على أساس نظرياتهم. والمرء لا يستطيع أن ينكر أيًا من هذه التفسيرات لأن كل القضايا التي أبرزتها هذه المدارس تقع تحت مظلة الأمن. الغرض الأساسي من تقديم هذه النظريات في هذا البحث هو توضيح لماذا لا يمكن تعريف الأمن كمفهوم ثابت.

يعتبر الأمن مفهومًا متنازعًا عليه يتحدى المساعي الرامية إلى صياغة تعريف متفق عليه بشكل عام. يشير المفهوم إلى مجموعات مختلفة من القضايا والمقاصد والقيم، وغالبا ما يعكس بشكل وثيق النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ويبقى النقاش بين الأكاديميين حول مفهوم الأمن، وعلى الأخص على مستوى التحليل ونطاق دراسة الأمن. يمكن إرجاع هذا النقاش إلى التقاليد النظرية المهيمنة في العلاقات الدولية والمنافسة المستمرة بين هذه التقاليد المختلفة. لا يقتصر تأثير هذا النقاش على الأوساط الأكاديمية.

وإنما يستحضر صُناع السياسات والقرار والمحللون على حد سواء عناصر من التقاليد النظرية عند صياغة حلول لمعضلات الأمن.

إن النقاش الأكاديمي حول "توسيع" و "تعميق" الأمن يكشف عن طبيعة الأمن المتنازع عليها. وقد تم تحدي المفاهيم التقليدية للأمن –بدرجات متفاوتة– في عدة جوانب. وفي حين ليس هناك توافق في الآراء بشأن الجدوى التحليلية والعملية للمفاهيم البديلة للأمن، نتيجة لذلك، فإن مفهوم الأمن متنازع عليه كما في أي وقت مضى.

لقد تعرضنا في هذا البحث الى شرح وتفسير مفهوم الأمن من قبل عدة مدارس ومناهج، وتوصلنا إلى استنتاج مفاده أن الأمن لا يمكن تعريفه كمفهوم ثابت، فالأمن ديناميكي بطبيعته، ويمكن فهمه على نحو أفضل على أنه مفهوم متنازع عليه جوهريًا.

مصادر البحث (References):

Reports:

United Nations "UN":

1. Kofi Annan. "Secretary-General Salutes International Workshop on Human Security in Mongolia." UN Press Release at May 8-10, 2000. http://www.un.org/News/Press/docs/2000/20000508.sgsm7382.doc.html 08/27/01. And also: https://www.gdrc.org/sustdev/husec/Definitions.pdf
2. United Nations Development Program (UNDP), "Human Development Report". (1994). http://tinyurl.com/hpmycm4

Books:

1. Collins, Alan. "Contemporary Security Studies." Oxford University Press's, United Kingdom, First Edition. 2007.
2. Collins, Alan. "Contemporary Security Studies." Oxford University Press's, United Kingdom, Third Edition. 2013.
3. Dunne. Tim & Kurki. Milja & Smith. Steve. "International Relations Theories: Discipline and Diversity." Oxford University Press. Chapter 4. 3d Edition, 2013.
4. Jones, Richard Wyn. "Security, Strategy, and Critical Theory." American Political Science Association. 2000.
5. Chapter iii "concept of security in the changing international relations."
6. Williams, Paul D. "Security Studies: An Introduction." Routledge. 2008.

Thesis:

1. Altinpinar, Mustafa. "Adapting to a new security environment: Turky's border security." University of Portsmoth. 2016.

Magazines:

1. Foreign Policy:

- Snyder, J. "One World, Rival Theories." Foreign Policy, November/December. 2004.
- Stephen M. Walt. "International Relations: One World, Many Theories". Foreign Policy, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge (Spring, 1998).

2. International Journal of Social Science and Humanities Research:

- Al-Rawashdeh Mohammad Salim. "Human Security and Rights in Middle East." International Journal of Social Science and Humanities Research. Vol. 3, Issue 4. 2015.

3. International Relations:

- Mearsheimer, J.J. "E.H. Carr vs. Idealism: The Battle Rages On." International Relations, vol. 19, no. 2, pp.139-152. 2005.

4. International Studies Quarterly (ISQ):

- Haftendorn, Helga. "The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security." International Studies Quarterly, vol.35, no.1, pp. 3-17 1991.

Projects and Researchers:

1. Drent, Margret. "The relationship between external and internal security." Clingendael Netherlands Institute of International Relation. June 2014. https://tinyurl.com/ycjtpr3d
2. Sabina Alkire, "A conceptual framework for human security". "Center for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity (CRISE)", Queen Elizabeth House (University of Oxford), working paper no.2, (PDF). 2003. http://tinyurl.com/zm4g3ea

Articles:

1. Shobowale, Mary. "Security Revision." University of Exeter. United Kingdom, 2017.
2. Jhandad, Junaid. "Security is an Essentially Contested Concept." ResearchGate, 2016.
3. Stefanovska, Olgica. "Human Security is an Emerging Paradigm for Understanding Global Vulnerabilities." 2014.